



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۱۷۹۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی (عم ۷) از کتب اهدائی : مصری

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی

۷۴



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۷۱۷۹۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی (۷۴) از کتب اهدائی : ۷۴

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی

۷۴

بالفعل المختص بالاسم المختص
بالفعل المختص بالاسم المختص
بالفعل المختص بالاسم المختص

بالفعل المختص بالاسم المختص به لكونه في الفعل
عوضا عن الجوز في الاسم وانما اختصت تاء التانيث
السكنة بالفعل لان وضعها لئلا يدل على ان فاعل الفعل
مؤنث وانما قيد التاء بالسكنة لان المتحركة
داخلية على الاسم وانما اختصت مخفئا وفعدت والمراد
به الضمير المرفوع البازرة المتصلة لا مستنعة ثبوت
الضمير المرفوعة المتصلة البازرة في الاسماء والحروف
اما في الحروف فظاهر واما في الاسماء فلانها لو اتصلت
بالاسم لزم اجتماع الالف في المشي والواو
في الجمع فلم يتصل به في الواحد ايضا اطرازا للبيان
فدله الماضي ما دل على زمان في قبلها كذا
الماضي فعلا دل على زمان قبل زمان انت فيه
كان الحان فقوله ما دل على زمان شامل
عالم وقوله فيل زمانك يخرج واعداه
الدلالة انما هي بحسب اصل الوقف



٧٤
ع ٢

فلا ينقض بمثل اي ضربت
 وزوجت وبعثت اي الفعل للثلاث
 ينقض بمثل اصن واعم يصترحه للعلم به قوله
 مبني على الفتح الى آخره خبر بعد خبر اي الماضي
 مبني على الفتح لفظا مخوضب او تقدير انخرجه
 او خبر مبتدأ محذوف اي هو مبني واغابني
 على الحركة لوقوعه موقع الاسم وبني على الفتح
 لكونها اخف وانما قال جمع غير الضمير المرفوع
 لانه لو كان مع هذا الضمير وجب سكونه مخوضب
 لكان ههنا اجتماع اربع حركات متوالية فيما يفسد
 كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله وانما
 قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربت
 وانما قال ومع غير الواو لانه مع الواو وجب
 ضمّه للجوازنة مخوضب بقوله المضارع ما اسما
 الاسم باحد حروف تاء تيت فقله ما
 شامل لماضي لكونه مشابها له لوه
 وقوله باحد حروف تاء تيت بخبر

لو كان

هذا قسمه للمعنى اي هذا الى خبر الثالثة وجمع
 الكثرة وجمع القلة هو الذي يطلق على العشرة
 فادونها من غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وجمع
 الكثرة عكس جمع القلة ويستعار كل واحد منهما
 مكان الآخر كقوله تعالى ثلثة قروا في موضع اقراء
 واقتسام جمع القلة افعل ككلب وافعال
 كاجمال وافعله كارغفة وفعله كغلة والصحيح
 اي وجمع المذكر السالم كزيدين وجمع المؤنث السالم
 كسلوات وما عدا جمع القلة التي ذكرناه جمع الكثرة
 قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل
 وانما احتاج الى تعريف المصدر ههنا مع تقدم تعريف
 المفعول المطلق لان الفرق بينهما ظاهر لان كل
 مصدر لا يبي له من فعل من لفظه وليس كل مفعول
 مطلق كذلك نحو ويلي وويله فاما المفعول
 المطلق المطلق اعم من المصدر فيقول اسم
 شامل لغير نحو ويلي ويقول له
 على الفعل له فعل يذكر المصدر يخرج

المراد بالمصدر ههنا
 هو المصدر العام

شدة ^{فوقه} ^{لانه} ^{سبب} ^{عليه} ^{والمراد}
 بالحال ان يكون له فعل ^{فكر} ^{المصدر} ^{بها}
 لمدلوله قوله وهو من الثلاثي سماعي اي المصدر
 ثمن الفعل الثلاثي سماعي يرتقي الى اثنين وثلاثين
 و ^{في} بناء ^{ومن} غير الثلاثي قياس وهو من افعل
 جعل افعال نحو اكرم اكراما ومن فقل فقل
 وتفعلة نحو كل بكلمة وبصر تبصرة وكتر
 تكرارا وكذب كذا ابا لقوله تعالى وكذبوا
 باياتنا كذا يا ومن افتعل افعال نحو اكتسب
 اكتسابا ومن افعل انفعالا انطلق انطلاقا
 ومن استفعل استفعلان نحو استخرج استخراجا
 ومن تفعل تفعلا وتفعلا لا نحو تلتق تلتقا وتلافا
 ومن فاعل فاعلة وفعل لا نحو فاعل مقاتلة وقنالا
 الميم ^م واهل يقولون قينا لا ومن فعلى فعلة وفعل لا
 نحو ومن افعل افعلان ومن افعال فاعل
 افعل على افعل افعل ^{استخرج} ^{استخرج} ^{استخرج}
 فعلة عاضيا وغيره اي المصدر يعمل

سبب ان يكون ^{سبب} ^{عليه} ^{الماضي} ^{الحال}
 ولا يستقبل لان ^{كونه} ^{في} ^{تقدير} ^{من}
 الفعل والفعل المقدر اما واضح او حال او مستقبل
 فاذا يعد بمعنى كل واحد منها وانما قيد عمله بقوله
 اذا لم يكن مفعلا مفعلا مطلقا لانه اذا كان
 مفعولا مطلقا فمحملة غير ما ذكره ههنا ^{قوله}
 ولا يتقدم معموله عليه اي ولا يتقدم معمول
 المصدر عليه ولا يقال اعجبني نري يضرب عمر
 لكونه في تقدير ان الموصول مع الفعل فكما
 لا يتقدم ما في خير صلة ان عليها كذا لا يتقدم
 ما في خير صلة المصدر عليه ^{قوله} ولا يضرب فيه
 اي ولا يضرب الفاعل في المصدر لانه لو اضرب فيه
 لاضرب في المثني والمجموع قياسا على الواحد لكن
 لا يجوز اضماره في المثني والمجموع لانه يستلزم
 التثنية في المثني وهما تثنية المصدر
 الفاعل او اجتناع الجمع في المجموع وهما
 جمع الفاعل ^{قوله} ولا يلزم ذكر

الفاعل اى ^{كل المصدر نحو عجبني}
 ضربت ضربا ^{والا لزم فيه اذا كان مسندا}
 الى مصدر وقد يتبين انه لا يجوز قوله ويجوز اضافته
 الى الفاعل اى ويجوز اضافته المصدر العامل
 الى فاعله كقوله تع ولو لا دفع الله الناس قد
 يضاف قليلا الى المفعول محذوفا كانت الفاعل
 كقوله تع من دعاء الخياط ^{انما سار} ^{لغيره من ما يفي} ^{الشعير لظا وكيف} ^{من اكثر الى المفعول} ^{استافه} ^{احتياج الفعل} ^{وشبهه الى الفاعل}
 كثير ولهذا قال وقد يضاف بقدر المفيدة للتقليل
 ويعلم من قوله ويجوز اضافته الى الفاعل
 ان عمله عمله منقلا اولى وليتته انه ح
 اكثر مشابة للفعل كقوله نكره ح كما كالفعل
 قوله واعماله باللام قليل اى واعمال المصدر
 المعرف باللام التعريف قليل ولذا
 تقديره بان مع الفعل ح لا لا لا لا
 على ان مع الفعل كذلك لا يدح

المقدر ^{سعره} ^{نكايه}
 اعداه ^{بحال القرار} ^{يحيى} ^{لاجل} ^{قوله} ^{فان}
 كان ^{محمدا} ^{طلقا} ^{اى} ^{فان} ^{كان} ^{المصدر} ^{مفعولا}
 مطلقا فهو اما غير بدل او بدل فان كان
 غير بدل فالعمل للفعل سواء كان محذورا
 نحو ضربت ضربا ^{يذا} ^{او لم يكن} ^{كقوله}
 ضربا ^{يذا} ^{لمن} ^{رفع} ^{الصوت} ^{فالمفعول}
 فالعمل في ضرب مثله للفعل وهو ضرب وهو ظاهر
 وان كان كذلك لم يلاصق الفعل وذلك بان يكون
 لا نزع الحذف نحو سقيانا ^{يذا} ^{فوجدنا} ^{اى}
 جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون
 المصدر عاملا من حيث انه نائب عن الفعل
 ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون
 المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز
 بان المصدر من حيث انه بدل
 لفعل عاملا ^{قوله} ^{اسم} ^{الفاعل}
 سبق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث

تلخيص اسم

اي اسم الفاعل اسم من فعل لمن قام
لله الفعل ففعله ما اشتق من فعل احترزت
غير المشتق فان لا يسمى اسم الفاعل وما شاعل غيره
من المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة
المشبهة واسماء الزمان والمكان والآلة و
اسم التفضيل ويقوله لمن قام بجميع عند اسم الزمان
والمكان والآلة واسم المفعول كمن الفاعل غير
تألم بها ويقوله بمعنى الحدوث خرج عنه الصفة
المشبهة واسم التفضيل لكونها بمعنى التثنية
لا بمعنى الحدوث **قوله** وصيغته من الثلاثي
المجرد على فاعل اي صيغة اسم الفاعل من الفعل
الثلاثي على وزن فاعل وهذا سمي به لكثرة
الثلاثي ومن غير الثلاثي على صيغة مضارعة
بجميع مصروفه في اوله وبكسر ما قبل آخره
لفظ مثل مكسر او تقديرًا نحو فحمة
سواء كان ما قبل آخره مكسرًا
نحو فدخل من ادخل يدخل ومتدبر

من تذكر يتدبر هو المشتق فهو مشتق
واحصن فهو محصن والفتح والضم
المكان فهو عايش **قوله** واسم المفعول
وايفع فهو يافع **قوله** ويجعل عمل فعله الى
اي آخر اي و جعل اسم الفاعل عمل فعله لان ما كان
او متعديًا لكونه مشابهًا له من حيث الزنة
ولا لئنه على المصدر كالفعل واحتماله احد
الزمانين كالفعل وخول لام التاكيد فان ضارًا
مثل يضرب من حيث الزنة وقال على الضرب
هو احد الزمانين **قوله** ويحتمل لام التاكيد
عليه كمن هذا **قوله** اي عمل فعله بشرط كونه
لحال او لاستقبال لان الفعل الذي يعمل اسم
الفاعل عمله وهو المضارع ليس بمعنى الحاضر
وانما لم يعمل عمل الفعل الماضي لان انتفاء المشابهة
من حيث الزنة فان ضارًا مثل
لا مثل ضرب وبشرط الاعتماد على
به اعني الاعتماد على المبتدأ على

في الحال او في وقت او بشرط الاعتماد
 على الزمان او بشرط الشيء لانه مع يتفوق بذلك
 على العمل اما الصورة الثالث الاول فلانه مستعمل
 في الاصل وضعه لانه صفة في المعنى فلا بد من
 شيء يحكم به عليه وهو مذکور مع واما
الصورتين الاخيرتين فلوقوعه موقعا هو
 بالفعل اولى اعلم انه لو قال وبشرط عدم
وصفه بصفة فعدم تصغير لكات او الخرز رج
 بالوصف او تصغير عن مشابهة الفعل اما
 خروجه بالوصف فظاهر واما بالتصغير فلا خرجه
 فلانه وصف في المعنى امثله عمله ببذ الشرائط
نريد قاي ابوه وجاتي نريد قاي ابوه
ومررت برجل قاي ابوه وما قاي نريد
اقاي نريد والمرا بقوله يعمل عمل فعله ان
ان كان لا نرا ما يكون لا نرا ما يكون من
مفعول واحد يكفي من هو ايضا من
فعل واحد وان كان الى اثنين كان اسم

كذلك وكما الى الطرفين والحال
والمصير والمفعول له والمفعول معه وساير
الفضلات كذلك يتعدى اليها والمرا بالحال
والاستقبال الحال والاستقبال تحقيقا وحكاية
حتى لا يتم بمثل قوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه
بالوصيد فان باسط همنا وان كان ماضي لكن
المرا به حكاية الحال قوله فان كان للماضي
وجبت الاضافة فان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي
وجبت اضافته الى مفعوله اضافة معنوية لانه
غير عامل مع لا تنفرا شرط عمله مع ذكر مفعول وانما
قال معنى لان هذه الاضافة ليست في تقدير الانفعال الاضافي
والذي يصح فانه جواز مررت بنبي ضاربك
امس خلافا للكسائي اي وجبت اضفه ضافته
خلافا للكسائي فانه قال لم يجب اضافته
عنده سوار كان بمعنى الماضي او بمعنى
بمعنى الاستقبال وقد عرفت ضعفه
جواز قولهم نريد معطى عمر ودر جما اس

لا تنفرا
 لا تنفرا

مرفوع على المعرف

ماضي نحو جاني الضار
نريداً امس و انت تخرج الجواب عنها عقيقه قوله
فان كان لمفعول أخف اى فلن كان لاسم الفاعل الذى
يمعنى الماضى مفعول أخف غير الذى اضيف اليه
نصب بمفعول مقتدى ذلك عليه اسم الفاعل تخرج يد
معطى عرو دريهما امس فمنهما منصوبين با عطى المقتدى
وكذلك اذا كان له مفعولان غيره نصبا يتقدرون
الفعل تخرج يد مع عرو و اياها افضل العلماء امس
وكذلك اذا كان له سائر الفضلات قوله كان
دخلت اللام اى ان دخلت اللام على اسم الفاعل
استوى الجميع اى الماضى والحال والاستقبال
عمله لانه فعل بالحقيقه عند لعت صيغة الفعل
الى صيغة الاسم لكرا هتتم اذ خال اللام عليه تقول
صرفت بالظلال لضارب ابوه نريداً الآن او غداً
او امس قوله وما وضع منه للمبالغة
الفاعل الموصوف للمبالغة مثل اسم الفاعل
ليس للمبالغة في العمل وشرائط المذكر

مع نوال المشابهة

المبالغة فيه مقام
المبالغة اللغوية يقول يخرج ابوه عمر الآن
او غداً ونريداً الضارب ابوه عمر الآن او غداً او
امس وامثله ما وضع للمبالغة مذكورة في الكتاب
قوله ما وضع مبتدأ وقوله مثله حزبه قوله والمنى
والجميع مثله اى ومثني اسم الفاعل ومجموعه مثل
مفرد اسم الفاعل في العمل تقول النريدان ضاربات
عمرًا والنريدون ضاربات عمرًا الآن او غداً
او تقول النريدان بهما الضاربات عمرًا والنريدون
بهم الضاربات عمرًا الآن او غداً او امس وامثا
احتياج الى ذكر المنى والجميع لانهما قد لا يكونان
على فرد الفعل مفوضا ربيعين وضاربات وضارب
نريداً وامثا عمرًا وان لم يكونتا على فرد الفعل
اطراد الباب المنى والجميع قوله ويجوز
ثلاث مع العمل اى ويجوز حذفه نوني
مع الفاعل وجمعه السالم المعرفين اللام
مع العمل اى مع نصب ما بعد بها تحقيقا

واستطالة با
دم بمعنى الوصول

كبيت الكتاب ^{لما} هو ^{مودة} العتيق ^{لا} ياترك

وراءهم ^{فقط} وانما لا يتعرف ^{من} حذف النون عند

الاضافة ^{لانه} معلوم ^{في} باب المثني ^{والجمع} ويعلم

انه لا يجوز حذف النون ^{مع} العمل ^{من} غير التعريف

تحقيقا ^{لانه} ليس بصلة ^{بعلته} ^ف قوله اسم المفعول

ما استق من فعل لمن وقع عليه ^{اي} اسم المفعول

اسم استق من فعل لمن وقع عليه ^{ذلك} الفعل

فقوله استق من فعل ^{احتران} ^{من} غير المشتق

من فعل فانه لا يسمى اسم المفعول ^{وشامل} ^{اخر}

من المشتقات المذكورة ^{عند} تعريف اسم الفاعل

وبقوله لمن وقع عليه ^{خرج} عنه غيره ^{قوله} و

صيغته من الثلاثي ^{المجرد} ^{على} مفعول ^{اي} وصيغة

اسم المفعول من الفعل الثلاثي ^{المجرد} ^{على} ^ف ^ف

المفعول ^{غالبا} ^{وبه} ^{سمي} ^{لكثرة} ^{الثلاث}

الثلاثي ^{المجرد} ^{على} ^{صيغة} ^{اسم} ^{الفاعل}

الاخر ^{اي} ^{بمع} ^{مضوعة} ^{وقد} ^{ما} ^{غير}

اي التلويح
بالعيب
تأخيره

اسم المفعول

بمعنى الوصول

فقيه ^{لانه} ^{في} ^{احتران} ^{في} ^{اسم} ^{الفاعل} ^{اي} ^{اخر}

واصر اسم المفعول ^{في} عمله ^{من} عمل فعله ^{واشراط}

كما صرح القائل ^{في} عمله ^{واشراط} عمله ^{من} كونه

بمعنى الحال او الاستقبال والاعتقاد ^{وعلى} صاحبه

او الممنونة او ما عدا ^{اشراط} كونه ^{بمعنى} الحال

او الاستقبال ^{مع} الالف ^{واللام} ^{وعلى} مامر

فمضروب ^{يعمل} ^{عمل} يضرب ^{ومعطى} ^{يعمل} ^{عمل} يعطى

يقولون ^{يد} ^{مضروب} ^{غلامه} ^{ومعطى} ^{ابوه} ^{درهما}

الآن او غدا ^{من} ^{يد} ^{المضروب} ^{غلامه} ^{الآن} ^{او} ^{غدا}

او اوص ^{ومن} ^{جملة} ^{شرايط} عمله ^{ان} ^{لا} ^{يكون}

موصوفا ^{ولا} ^{مضغرا} ^{لما} ^{ذكرنا} ^{في} ^{اسم} ^{الفاعل} ^{قوله}

الصفة المشبهة ^{ما} ^{اشتق} ^{من} ^{فعل} ^{لان} ^{من} ^{قام}

به ^{على} ^{معنى} ^{الثبوت} ^{اي} ^{الصفة} ^{المشبهة} ^{اسم} ^{مشتق}

لانه ^{لان} ^{من} ^{قام} ^{ذلك} ^{الفعل} ^{به} ^{على} ^{معنى}

فقوله ^{ما} ^{اشتق} ^{من} ^{فعل} ^{احتران} ^{به}

شتق ^{من} ^{فعل} ^{فانه} ^{لا} ^{يسمى} ^{صفة}

مشبهة ^{في} ~~الاسماء~~ ^{الصفات} ~~الصفات~~
 واسم المفعول ما قبل ~~الاسم~~ ^{الاسم} المشتق من ~~الاسم~~ ^{الاسم}
 ويقول له لن قام به يخرج اسماء الزمان والحرارة
 والآلة ويقول على معنى الثبوت يخرج عنه اسم القدر
 اللازم واقول التفضيل المشتق من اللازم كقيل
 وافضل ولقيل ان يقول لا نسلم انه يخرج بهذا
 القيد اقول التفضيل المشتق من اللازم لانه
 يدل على زيادة الثبوت فيدل على نفس الثبوت
 فلم يزد على الحد قيدا آخر وهو قولنا فقط
 يخرج عنه اسم التفضيل قوله وصيغتها ~~مخالف~~
 لصيغة اسم الفاعل اي وصيغة الصفة المشبهة
 مخالفة لصيغة اسم الفاعل ومختلفة ايضا على
 حسب السماع تقول عمل حسن حسن وفي
 صعب صعب وفي ظرف ظرف قولا وقيل
 عمل فعلها اي وتعمل الصفة المشبهة
 مطلقا اي من غير اشتراط الزمان
 الزمان في مدلولها لان الزمان

لا حد وانه لكن
 بشرط اعتدالها على وجهها او التمام او ما لا اكرا
 في اسم الفاعل قوله ونقسم متسايلها ان يكون
 الصفة اي ونقسم مسايل الصفة المشبهة ان يكون
 مخالفا ان يكون الصفة المشبهة بالام التعريف
 او بغير اللام وعلى التقديرين فعملها اما مضاف
 واما معرف بالام التعريف او مجرور عنهما فبذلك
 ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة
 وعلى كل واحد من التقادير الستة بمعلومها اما
 مرفوع واما منصوب واما مجرور فيصير المجموع
 ثمانية عشرة مسألة حاصلة من ضرب ستة في ثلاثة
 والمرفوع منها ستة والمنصوب ستة والمجرور
 ستة فالرفع في المرفوعات الست على الفاعلية
 والنصب في المعارف من المنصوبات الست
 والتثنية بالمفعول وفي النكرات
 والجر في المجرورات على الاضافة
 عليها حسن ووجه الى آخره اي

وتفصيلها بل
 وجهه برفع وجهه ونضبه وجبه وحسن الوجه
 برفع الوجه ونضبه وجبه وحسن وجه برفع
 الوجه ونضبه وجبه الحسن وجهه برفع وجهه
 ونضبه وجبه الحسن الوجه برفع الوجه ونضبه
 وجبه الحسن وجهه ونضبه وجبه قد كذا اثنان منها
 ممنوعان اي الثاني من هذه الوجوه الثمانية عشر
 ممنوعان احدهما الحسن وجهه برفع وجهه والثاني
 الحسن وجهه برفع وجهه لعدم افادة الاضافة فيها
 خفة ولا متعلق اضافة ما فيه اللام الى تكسر قوله
 واختلف في حسن وجهه اي واختلف في صحة
 مسئلة واحدة منها وهي حسن وجهه فقال قوم
 انها لا تصح لاستلزامها اضافة الشيء الى نفسه كذا
 الوجه هو الحسن وقال قوم انها تصح ومنعوا الاستلزام
 اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن
 قد كذا والبول في مكان فيهما صليان
 اي والبول في من الثمانية عشر

مسئلة من هذا القبيل
 وهو ما كان فيه ضمير واحد للحق ما يحتاج اليه
 من غير زيادة وما يله حسن وجهه برفع
 وجهه وحسن الوجه بالاضافة وحسن الوجه
 بتدوين حسن ونضب الوجه وحسن وجهه و
 الحسن وجهه برفع وجهه والحسن الوجه بالجر
 والنضب والحسن وجهه وحسن وجهه بالاضافة
 وثانيها حسن وليس يا حسن وهو ما كان
 فيه ضمير ان اما حسنه فلو جرد المحتاج
 اليه واما عدم احسنيتها فلو جرد الزايد على
 المحتاج اليه وما يله حسن وجهه بنصب
 الوجه وجبه والحسن وجهه بنصب الوجه وجبه
 وثالثها قبج وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه
 هو الضمير وما كذا الحسن الوجه برفع الوجه
 وجهه برفع الوجه وحسن وجهه برفع وجهه
 وجهه برفع وجهه فوك ووقى فوك بها
 في ثانيا الاشارة الى ضابطه تعقبا لما فيه

ضمير واحد وهو **ما** بالضم في خبره وتقدريها
ان الضمير المذكور في الوجه مدرك بالحسن لكونه بارزا
واذا عرفت ذلك فنقول ان الضمير المذكور حتى رفعت
بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لا احتياج وجوبه فاعلموا
لما صل واحد مع يبعد الصفة كالفعل في انها لا تثني
ولا تجمع ويكون تذكيرها وتأنيدها باعتبار ما عليها
الظاهر وان لم نرفع بالصفة ما بعدها كان فيها
ضمير الموصوف سواء كان نصبت ما بعد **الاحمر** تته
لاحتياج الصفة الى الفاعل قوله **فلو كانت** وتثني
وتجمع اي اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان
ما بعدها منصوبا او مجرورا فتأنت الصفة وتثني
وتجمع بحسب الضمير المستكنة فيها الراجعة الى
موصوفها تقول صرحت بفتح يمدد الحسنة الوجه
وصرحت برجلين حسنى الوجهين **ويرى** الى
الوجه لوجوب متابعة الضمير الى
واذا عرفت انه اذا كان ما بعدها
لم يكن في المسئلة ضمير وان كان

او مجرورا كما **وا** كان ما بعدها
مرفوعا فاما ان يكون فيها بعد ما اسم الوجه
في مثالها ضمير او كان لا يكون فان كان فيها ضمير
واحد وان لم يكن لم يكن فيها ضمير واذا كان
ما بعدها منصوبا او مجرورا فلا يخلو من ان يكون
فيما بعدها ضميرا او لا يكون فان كان في
ضميران وان كان الثاني كافيها ضمير واحد
قد كره واسماء الفاعل والمفعول غير المتعدي
مثل الصفة فيها فيما ذكر اي اسم الفاعل الغير
المتعدي واسم المفعول الغير المتعدي الى
مفعول ثان مثل الصفة المشبهة في جوار
المسائل الست عشر المذكورة في الصفة المشبهة
لان جوار هذه المسائل في الصفة المشبهة انما
هو لشبهها باسمي الفاعل والمفعول فجوارها
يعني الاولى بقول زيد فاعلم ان
الاب يرفع الاب ونصبه وجزه
في آخر المسائل وانما قيد اسمي الفاعل

لم يحز فيها هذه المسائل والمفعول بغير الم
 للاقتباس الا ترى انهما وجبتا تلك المسائل وحيثما ضرب اباء
 لو كانا متعدتين مع وزيد معطى ابامثلا لم يجمع ان اباء في المثال
 الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب ثبوتها
 بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثاب لمعطى
 او مفعول اول له اقيم مقام الفاعل نصب
 ثبوتها بالمفعول والثاني محذوف وكذا اذا قلنا
 نريد ضارب ابية وزيد معطى ابية لم يجمع ان
 ابية في المثال الاول مفعول ضارب او فاعل
 له اضيف اليه وان ابية في المثال الثاني مفعول
 اول لمعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول ثاب
 له اضيف وليست الصفة واسماء الفاعل
 والمفعول غير المتعديين كذلك اذا لمفعول
 لهما فلا يحصل الاقتباس قوله اسم التفضيل
 ما استوفى من فعل الموصوف مع ترا
 فقد اى اسم التفضيل اسم ما استوفى
 فموصوف مع ترا زيادة على غيره

ما استوفى من المضافات
 من الفعل وقوله الموصوف يخرج اسماء الزمان
 والكان والالة لانها ليست لموصوف كقولهم
 وقوله نبيها نريادة على غيره يخرج اسم
 الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست
 بزيادة على غيره وانما قال اسم التفضيل ولم يقل اسم
 التفضيل لانه مبتدأ وخبره وشرط اعلم ان الحد
 المذكور يشكك عند احسن الشائين واما من صنف
 الفتاوى لانها غير مشتقين من فعل قوله وشرط
 وهو افعلى اسم التفضيل على وزيد افعلى غالبا
 قوله وشرطه ان يثنى من ثلاثي مجرد وليكن بناء
 افعلى منه الا ترى انك لو اردت بناء من استخرج
 فان لم تحذف منه شيئا لم يكن وان حذفت
 النون وايد حتى قلت هو اخرج لم يجمع ان المراد
 بالخروج او كثيرا لا يخرج استخرج اعلم
 بثل افعلى واولى واعطى واجدى
 ببناء من ثلاثي مجرد فانما هو لوقال وشرطه

فاما ان كان احد
 اي وشرطه ان يكون من جنس واحد
 لونا ولا عيبا لان من اللون والعيب افعول
 التفضيل نحو احمر واعور فلون بني منها افعول
 التفضيل المتين احدهما بالآخر لا ترى انك
 لو قلت هو احمر اعلم ان المراد ذو حمرة
 او نرايد في الجملة اعلم ان المراد بالعيب اعشى
 الظاهرة حتى لا يخل بجل واحل سبلا
 قوله فان قصد غيره اي فان قصد تفضيل
 غير الثلاثة في المذكور وهو الرابع نحو حرج
 وغير المجرد من الزوايد نحو استخرج والالوان
 والعيوب نحو الحرة والعورة توصل الى تفضيل
 بل في مجر وليس بلعن ولا عيب وهو مثل
 اشد واكثر واقبح مما كانت مناسبه تقول
 هو اشد استخرجها واكثر بيضا
 فالاول لغو المجرد والثاني
 العيب قوله وقياسه للفاصل

فاما ان كان احد
 لانه لا يخل بجل
 على الفاعل لبقى اكثر الافعال بلا تفضيل لانه في اكثر
 الامر للفضل اللازم ولان المسالفة في الفاعل است
 منها في المفعول لان الفاعل اكثر من المفعول قوله
 وقد جاء للمفعول اي وقد جاء اسم التفضيل سبلا
 للمفعول لكنه قليل لقوله هو اعور والعوم واشغل
 واشهر واعرف وغيره قوله وقد يستعمل على احد
 ثلاثة اي وقد يستعمل اسم التفضيل على احد ثلاثة
 اوجه ويمن ان يكون مضافا مخفيا يدا افضل
 القدم او مع من مخفيا يدا افضل من عمر او مخفيا
 باللام مخفيا يدا افضل وانما يستعمل مع احد هذه
 الثلاثة ليعلم المفضل والمفضل عليه فاذا لا يجوز
 ان يقال نريد افضل من عمر لمصلحة الاستغناء
 احد من اللام ومن الآخر لانه كل
 ما عاين المفضل والمفضل عليه ولا
 قوله ولست بالاكثر من حرج

من بمقوله كانه
لا افضل من بين الذين
نريد افضل لعدم تعيين المفضل عليه الا ان
يعلم فتجب تغير احد هذه الامور كقوله تعالى يعلم
السر واخفى قوله فاذا اضيف فله معينات
اي فاذا استعمل اسم التفضيل مضافا كان له
معينان احدهما وهو الاكثر ان يقصد زيادة
على ما يضاف اليه حينئذ فيشترط فيه ان يكون
من جملة ما يضاف اليه وذا خلا فيه لمشاركته
المضاف اليه ولهذا لا يقال الملائكة افضل البشر
ولا بالعكس ولا الخن الذين اكثر من بل يقال افضل
من الله البشر والذين من الكتاب ولا يلزم من
دخله في المضاف الناقص لانه داخل من
جهة الشركة غير داخل فيه من جهة التفضيل
قوله فلا يجوز ان يوصف احسن اذ
فلا جعل انه يشترط ان يكون داخل
اليهم لم يجز ان يقال يوسف احسن

اجتماع الجميع
اضافة الاخوة اليه
الى الظاهر التعارض الى يوسف لزم ان يكون داخل
خارجا ويهدى انه يشترط فيه انه من جملة
المضاف اليهم يكون داخل فيه فيلزم ان يكون داخل
فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع التقيصير قوله
الثاني ان تقصد زيادة مطلقة والمعنى الثاني الذي
يقصد به حسن كونه مضافا هو ان تقصد به تفصيل
وزيادة مطلقة لاعلى ما يضاف اليه فيكون هذه
الاضافة للتخصيص والتوضيح عن نصيب اشهر
اهل بلادية قوله فيجوز مسألة احسن اخوته بوزن
اي لاجل انه يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد
به تفصيل على ما يضاف اليه مجزئا ان يقال يوسف
احسن اخوته لانه لا يلزم اجتماع التقيصير
لعدم دخله في المضاف اليه قوله ويجوز
الترادف والمطابقة لمنه قوله اي ويجوز
ان يا المعنى الاول الافراد في جميع الأحوال
افضل القوم الذين ان افضل القوم

التريبات افضل
 من حيث انه فكر المفضل بينهما
 ويجوز المطابقة نحو زيد افضل القوم التريبات
 افضل القوم الريديون افضل القوم هند
 فضلي القوم الهند فضليا القوم الهندات
 فضليات القوم كونه مخالفا لافعل من حيث
 وجود الاضافة فيه وعدمها في افعل من قوله
 واما الثاني والمعرف باللام فلا يد من المطابقة
 اي واما المضاف بالمعنى الثاني وهو المضاف
 باللام المجر والتوضيح والتخصيص والمعرف فلا يد فيها
 من المطابقة لكونها مستحقين للمطابقة وعدم اللام
 عن المطابقة وهو مشابها لافعل من قوله
 المفضل عليه فيها وامثلتهما ظاهر قوله والله
 عن مفرده مذكرا لغير اي اسم التفضيل الذي
 مع من لا ينعمل الا مفردها مذكرا
 من كالجزم منه وح لا يمكن تثنية
 ولا جمعه ولا تانيته قبل ذكر من

المطابق على
 والتانيث قبل مضى
 الاسم بجماعة ولا يحد اسم الجواز في الفضل بشئ
 بين الاسم وبين علامات تثنية وجمعه وتانيته
 قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كانت لشيء الى آخره
 اي افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كانت
 جازما على شيء وهو في المعنى صفة المسبب لذلك
 الشيء حال كون مفضل باعتبار ذلك الشيء مفضل
 عيان نفسه باعتبار غيره ذلك الشيء حال كون
 هذه التفضيل منقيا لقولهم ما رايت رجلا احسن
 في عينه الكل منه في عين زيد فاحسن جازما على
 جازم جمل وهو في المعنى صفة لمستبته وهو الكل
 والكل مفضل باعتبار الرجل ومفضل على
 نفسه باعتبار رغب الرجل اعني عين زيد حال
 كون هذا التفضيل منقيا وانما لم يعمل في المظهر
 وجعل الشرط المذكور لعدم كونه بمعنى
 اسم دلالة الفعل على التفضيل ودلالته
 على وانما قال ولا يعمل في مظهر لانه

يعمل في المظهر المسمى بالشرط لان العمل

في الظاهر افعلي مع حرج الى شرط قوله لانه

معنى حسن الى آخره اشارة الى علة عمل اسم

التفضيل عند حصول الشرط المذكور اي انما

يعمل لانه معنى حسن لان معنى قولك

ما رايت رجلاً احسن في عينه الكل منه

في عين زيد هو معنى قولك ما رايت رجلاً

احسن في عينه الكل مثله في عين زيد

فاذا لم يوجد هذا الشرط فانه لم يكن بمعنى حسن

مع انهم لو لم يعلموا اسم التفضيل حينئذ لم يفهموه

ولو لم يفهموا اسم التفضيل في مثالنا المذكور وهو

احسن لكان خبر مبتدأ والكل مبتدأ فيلزم

الفضل بين الحسن ومعموله الذي هو منه

يا جنبي وهو الكل وهو غير جائز قوله وانك

ان تقول احسن في عينه الكل

فما يدري ويجوز انك ان تقول به

احسن من الاول مع كون معناه

حسنه

بلا احسن في عينه

الكل من م قوله وان قدمت

ذكر العين الى آخره اي وان قدمت ذكر العين

على اسم التفضيل جاز فيه عبارة اخرى من

ذكر من معها كقولك ما رايت كعين زيد احسن

فيها الكل اي ما رايت كعين زيد عيناً احسن

في عينها الكل وهو مثل انشد مسبو به

مررت على وادي السباع ولا اري كوازي

السباع حين نطق والادري اقل به ركبت اتوه

قائلاً واحذوا لاما في الله سارياً لانه

قدم المفضل عليه وهو وادي السباع على

افعل التفضيل وهو اقل من غير ذكر من

ولا اري في محل نصب بانه حال وعامله مررت

وكذا وادي السباع مفعول ثان لقوله ولا اري

الاحتمال طريقة حال عن وادي السباع

منصوب ياء مفعول اول لقوله

ان جعلنا اري بمعنى اظهر كات

كوازي السبع حال
 بلا اري واقل
 اقل وتائية تين عن اقل واخوف عطف
 على اقل وعاف قوله اما بمعنى من ساريا
 منصوب بافنه حال عن ضمير اخوف او تين
 بمعنى سري فيكف صفة واقعة موقوع للصل
 قوله والفعل ما دل على معنى الى اخره
 فقوله في نفسه يخرج عنه الحرف وقوله مقترنا
 باحد الازمنة فيجوز الاسم وينبغي ان يوارد بها الكلم
 وبالدلالة لالة الدلالة الاولى وبالاقتراض
 الاقتراض بحسب اصل الوضع حتى لا يتوجه
 النقص المذكورة في الاسم قوله وصرح جوا
 الى اخره فقوله من خواصه اشارة الى انه
 ذكر بعض خواصه لكونه اشهر واكثر استعمالا
 والاربعه الاولى مخصوصه باول
 والاخيران باخره وانما اختص
 لتقريب الماضي الى الحال او اقرب

قوله ما يدل على معنى
 شامل للكلم الثلاث

التلخيص

حذره

والبيان
 مشترك بين
 نأيت او معه وهي رفوع كل واحد منهما مشتركا
 ومختصا اما الشراك الاسم فكل رجل وكلوا فاختصه
 فنحو هذا الرجل واما الشراك الفعل المضارع فنحو
 يضرب لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال
 واما اختصاصه فيا السين او سوف نحو يضرب
 وسوف يضرب قوله فالهزنة لله للمتكلم
 تبين للمعالي حروف نأيت فالهزنة علامة
 المتكلم المضارع مذكرا كان او مؤنثا نحو اضرب
 ليوافق لفظ انا والذين للمتكلم مع غيره نحو يضرب
 ليوافق نحن مذكرين كانا او مؤنثين او احدهما
 مؤنثا والاخر مذكرا مجموعا كان او مؤنثا
 وقد يستعمل الواحد للتكلم للتفخيم كقوله تعالى
 نقض عليك احسن القضاء والثناء
 لب المذكر والمثناه والمثناه ولجميعهم
 ياء بيد وتضربا ت ياء يدا ت وتضربون

في ما يندون والي

مضارع

يأهذات ليوافق لفظ أنت والمونث الغابية

والغاييتي يهذت يضرب واليهذات تضربان

واليار الغايب غير المونث والمونثين وهو المفعول

المذكر ومثناه ومجموعه ومجموع المونث الغابية

يقولون يهذب الضربات يضربان الضربات

يضربون التنا يضربن قوله حرف المضارع

مضارع في الرابع مفتوح فيما سواه بيان حركات

هذه الحروف والاصل فيها الفتح كونه الخف

وانما ضمت في الرابع وهو ما كان على اربعة

احرف نحو الكرم ودرج وقاتل وكرم فرقا

بينه وبين الثلاثي لا ترى أنك لو قلت

من اضرب وضرب اضرب بفتح المضارع في

مضارعهما حصل الالتباس وفي

تكون الضم أقل فيدخل في غير الرباعي

ما فعل واستفعل وغير ذلك

الخط

في قوله واذا وقعت بعد

الغاييتي واذا وقعت اذا اذا

بعد الغاييتي محييا لمن قال انا آتيك فاذا الكرم

او بعد العا وكقوله تعالى واذا ان لا يمشون حجاز

الفتح لا عتقاد ما بعد ما على ما قبلها وجازا نصب

لان الفعل مع الفاعل لما كان مفيدا مستقلا من غير

النظر الى حرف العطف فكأنه غير معتمد على ما قبلها

فقد له وكما مثل اسلمت كي ادخل الجنة اي مثال

كي اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية

اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها فاقا للاسلام

سبب دخول الجنة وهي ناصبة للفعل المضارع

عند الكوفيين وهي اختيار المصنف وليس

بحرف جر والي نصب بعدها باضمار ان كما

هو مذهب البصريين لدخول اللام عليه كقوله

الكيلا يكون على المؤمنين حرج قوله

ل اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها

بجيبها بعد على باضمار ان بشرط كذا

لما يكونان ما بعدهما من
 حصة قبل ذلك لا يضافان الى
 اليوم سرت اسم حتى ادخل البلد بالنصب
 اذ الغرض هو الاخبار عن الدخول المتفرقة عند
 ذلك السير من غير نظير الى حصوله وحق يكون
 بمعنى كي اي ادخل الجنة السببية وهو قال
 نحو اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى كي ادخل الجنة
 وقد يكون بمعنى الى اي بمعنى انتهاء الغاية نحو سرت
 حتى تغيب الشمس بمعنى الى ان تغيب الشمس لان
 السير ليس سببا لغيبوبة الشمس وانما تضمن ان
 بعدها كونها حرف جر وامتناع دخول حرف
 الجر الفعل فاضمان ليكون في تقدير الاسم حتى
 في المثال الاول من الاشارة المذكورة في الكتاب بمعنى
 كي وما بعدهما مستقبل تحقيقا وفي المثال الثاني
 يحتمل ان يكون بمعنى كي ومعنى الى وانما
 غير مستقبل تحقيقا بل بالنظر الى ما في
 المثال الثالث بمعنى الى وما بعدهما

والشيء ستة امثلة وهي ما يضربان
 وانما تضربان وتضربان وتضربان وتضربان
 تضربون وانما تضربون وتضربون وتضربون
 تضربوا وتضربوا وتضربوا وتضربوا
 وتضربوا وتضربوا وتضربوا وتضربوا
 صورة المثني والمجموع في الاسماء وانما سقط
 النون في حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد
 فكما سقطت الحركة حال الجزم فكذلك النون في حال الجزم
 وانما سقطت النون حال النصب لكون الجزم
 في الافعال بمنزلة الجزم في الاسماء فكما ينصب النصب
 الجزم في الاسماء ينصب النصب في الافعال
 فذلك والمعتل بالواو والياء الى آخره اي
 واخراب المعتل الاض بالواو والياء نحو يغتروا
 ويقضي بالضمه نفع بـ حال الرفع لاستثقالهم
 على الواو والياء وبالفتحة لفظ حال
 تقول هو يغترو ويقضي ويقضي ويقضي
 يعني اخذت الفتحة وحذفت الحروف

الحال الجزم ^{تقوم} ^{بغير} ^{داع} ^{بجذب}
 الجذب ^{لحركة} ^{معد} ^{الحرف} ^{معد} ^{والاعتلال}
 بالالف اي واغراب المعتل بالالف نحو يحيى
 بالضمه حال الرفع وبالفتحه حال النصب تقدير
 نحو يحيى ولن يحيى لعدم قبول الف بالحركة
 ويجذب الحرف ل حال الجزم لفقدان الحركة
 قوله وترفع اذا تجردت عن الناصب اشارة
 الى عامل رفع المضارع وهو كونه مجزما عن العوامل
 اللفظية اعني ناصب المضارع وجارعه نحو تقوم
 تريد قوله وينصب يان ولن الى آخره
 اشارة الى نواصب الفعل المضارع وهي ان
 ولن ومن كي واذا وان المقترنة بعد
 احد الحروف المذكورة فلما فرغ عن عقدها
 قال فاي نحو اريد ان تحسن الى وان تصدق
 خير لكم وموظا هروان في المثالين المذكورين
 متعين لان يكون ناصب المضارع وكذا
 يكون تحققة من ^{لوجه}

والسبب ^{التفريق} ^{مع} ^{ان} ^{المخففة}
 لا ان ^{المخففة} ^{المثال} ^{لاول} ^{بالفتحة} ^{لنظا}
 وفي المثال الثاني قوله والتي تقع بعد العلم
 هي المخففة الى آخره ان التي تقع بعد العلم
 نحو علمت ان سيقوم هي ان المخففة من
 النقلة وليست ان الناصبه للفعل المطا المضارع
 لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة
 للرجاء والطبع الدالين على ان ما بعدها غير معلوم
 التحقق وكون العلم والاعلى ان ما بعد معلوم
 التحقق والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم
 واعلم انه اذا دخل ان المخففة من ^{لنظا}
 الثقيلة المضارع لا بد ان يكون المضارع
 مع السين او سوف او قد او حرف التثنية
 ولهذا اورد مثالين ليكون كالعوض من
 ندرك للتحقيق وللفرق بين الناصبة
 مخففة قوله والتي تقع بعد الظن ففيها
 اي ان التي تقع لافعال الدالة

تحت النون

في الظن فيها العجبات
 وجاز ان يكون محذوف من اسيله محذوف ان
 تقدم وان سيقع جوازا كل واحدة منهما بعد
 الظن فذلكه ولكن نحن لن ابرج اي مثال لن
 الناصبة قوله تعالى ان ابرج ومعنى لن نفى الاستقبال
 ولهذا لا يستعمل الامع الفعل المستقبل وسواء كان من
 لا نفى الاستقبال وقيل انها للتأنيد فذلكه واذا
 اذ لم يعتمد ما بعدها الى آخره اي اذا انما تنصب
 الفعل المضارع بشرطين احدهما ان لا يكون ما بعده
 معتد اعلى ما قبلها اي لا يكون ما بعدها معولا
 لما قبلها ولا انزع توارر والعاملين على معمول واحد
 وهما اذا ما قبلها والثاني ان يكون الفعل
 مستقبلا لكونها جوبا وجزاء وهما لا يمكنان
 الا الاستقبال كقولك لمن قال اسلمت اذا
 تدخل الجنة فان فقد احدا الشطين من
 احسن اليك وكقولك لمن سجد بك
 اظنك كافرا او كلاما كقولك لمن

من ان
 صلية لغت التاكيد ولا تون
 جمع مؤنث واسم يعرب نحو المضارع من
 لا فعل لا عدم على الاعراب فيه وانما اعرب
 هذا النوع لمشايرته لاسم على حاضر وانما لم يعرب
 هذا النوع اذا اتصل به نون التاكيد لانه لو اعرب
 على ما قبله لم يعلم انه مسند الى الواحد والى
 غيره في هل يضربن ولو اعرب عليه لجرى
 الاعراب على ما يشبه التثنية وهو غير جائز
 وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون الجمع مع موز
 هذه النون اوجبت تسكن ما قبلها قيا ساع
 فعلت وفعلن وعند حصول السكون يتعذر
 الاعراب وتعبارة الكتاب نظر لانه يد على ان
 غير المضارع لا يعرب اذا لم يتصل به النون المذكورة
 ويعرب اذا اتصل به وليس المراد ذلك
 اذ انه لا يعرب من الفعل لا المضارع
 يتصل به النون واذا كانت كذلك فيجوز
 ان يتصل فيها في المفهوم من كلامه

لا يملك تشكيل هذا القول **وحيده** انما الالف
 ان يتركب من الالف والواو **فاما** الالف
 عن ياء بكر **فان** الالف **فاما** الالف
 والعمران **لا** ان كان الالف **فاما** الالف
 لاستعارة ذلك اللفظ له عند التثنية وقد يكون
 لا **فاما** الالف **فاما** الالف **فاما** الالف
 الى آخره اعلم ان الاسم الصحيح المصحح مخزن يتركب
 الملحق به ضم طي والمعتد بالياء مخف القاضى الحق
 بأخوه الف او يارونون من غير تغيير تفعل
 جاني التثنية **فاما** الالف **فاما** الالف
 ورايت التثنية **فاما** الالف **فاما** الالف
 تفعل في الجوز **فاما** الالف **فاما** الالف
 فيقال قاضيان وعيمان في قاض وعيم لعدم
 وجوب الحذف **فاما** الالف **فاما** الالف
 للعلم بحكمها من الحذف المذكور **فاما** الالف
 ان كان الالف **فاما** الالف **فاما** الالف
 الالف **فاما** الالف **فاما** الالف

ان يتركب من الالف والواو **فاما** الالف **فاما** الالف

اصل هذا القول **فاما** الالف **فاما** الالف
 فان يتركب من الالف والواو **فاما** الالف
 الالف **فاما** الالف **فاما** الالف
 من الالف **فاما** الالف **فاما** الالف
 واما بان يكون ثانيا **فاما** الالف **فاما** الالف
 عن واو **فاما** الالف **فاما** الالف
 يكون الالف **فاما** الالف **فاما** الالف
 في ملحق كثر معروف الكلمة **فاما** الالف
 من الواو **فاما** الالف **فاما** الالف
 يارونون **فاما** الالف **فاما** الالف
 لا يكون الالف **فاما** الالف **فاما** الالف
 في حباري **فاما** الالف **فاما** الالف
 الالف **فاما** الالف **فاما** الالف
 ان يكون غير **فاما** الالف **فاما** الالف
فاما الالف **فاما** الالف **فاما** الالف
 لينة ثبتت الى آخره اعلم ان همن الممدود
 اما اصلية ثبتت بحالها **فاما** الالف **فاما** الالف

ان يتركب من الالف والواو **فاما** الالف **فاما** الالف

في قراءة قرآن بران كانت للتأنيث قلت وادوا
 بنوا دنا ورفا جذا ورفا لا ينفك عن قوله محروا
 صحرا وان وسبب اتصال القلب بالواو ان اسبها
 الواو اكثر في النقل وان كانت غير اصلية ولا لتأنيث
 على جازا الوجهان ردها الى اصلها وهو ظاهر وانما هما
 على حالها المشابهة الاصلية من حيث كونها غير ايدة
 فقول في كسائه وروا كساوان وروا يان وكسا ان
 صروا ان اعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا
 او في حكمه ليشمل ما فيه همزة زائدة للاحق نحو
 حراة تقول حراة بان كونهما في حكم الهمزة الاصلية
 والمحذوف نحو اب واخ وخرم ويد وجهان
 قوله ويحذف نونه للاضافة اي ويحذف
 نون المثني لاضافته الى الجمع اسم ليل يوزن
 بالانفصال قوله وحذفت تاء التأنيث في
 البيان اي وحذفت تاء التأنيث في
 الية عند تثنيتهما نحو خصيين واليحيى
 سقوطها في غيرهما لشدة اتصالها بالكلية وانما

حذفت في حالها لما لم يفسر وكان الظاهر من التأنيث
 المفرد فكذا لا تقع في وسط المفرد تاء التأنيث وكذلك
 لا تقع في وسط قوله المجموع ما دل على آحاد مقصورة
 بحروف مقصورة بتغير ما قبله ما دل على آحاد شامل
 لغیر المجموع نحو رط وخسة ويقوله مقصورة بحرف
 مقصورة يخرج عنه امثال ذلك لعدم ولا لتما على آحاد
 بحروف مفردة لعدم مفردتها ويقوله بتغير ما
 بليته على ان التعيين التقديري كاف ليدخل
 فيه مثل هجان فان لفظه حالة الافراد وكلفه
 حالة الجمع يقال ناقة هجان ونفق هجان لكن
 حركته في الافراد مخالفة بحركته في الجمع تقديرا
 فان الهجان حال كونه مفردا كالحمار وحال كونه
 جمعا كرجال ومعنى الحد المذكور اسم والاعلى
 آحاد يقصد تلك الاحاد بحروف مقصورة كرجال
 ذال على آحاد يقصد تلك الاحاد بالراء
 والجمع واللام وانما قال بحروف مقصورة على يقبل
 مقصورة لان صيغة المفرد لا تبقى حال الجمع في اكثر

الامور فلم يقصد تلك الاشارة الى حال الجمع مفردة بل
تقصد مجزأة مفردة ولما قيل ان قول ان قوله
مقصود ما رآه فلو قال لكل على احدى مجزئتين
مفردة لكفى التمام الا اذا وجد الا لا الدلالة من
غير القصد والامارة اعلم ان الاول لا بد ان يتعلق
بمجزئة مفردة بذل لا بمقصودة قوله فنحو تمسك
وركب ليس بجمع على الاصح لانهم للحد المذكور
اي يلزم من الحد المذكور ان لا يكون تمسكا
راكب جمعا لعدم كالتدريج احاد مقصورة بمجزئة
مفردة لان التمسك ليس بجمع لغيره لجوانب اطلاقه
على القليل وعدم جوانب اطلاق الجمع على القليل
ولجوانب ان يقال عندي خمسة اسطال تمسكا ولا بد
الركب ليس بجمع ركب لانه لو كان جمعا له لكان
جمع كثرة لا تنافي كونه للقلالة ولو كان جمع كثرة
لم يكن تصغير على لفظه لكن تصغير على
نحو ركب فلم يكن جمعا وانما قال على اوجه
لان فيه خلافا فقال بعضهم ان التمسك تمسك

هو الركب جمع ركب قد لا يكون على الجمع بل على
مجزئة الجمع للتمسك ان يكون تلك جملة
بغير ما لا ان تلك المفردة ورن قفل الجمع
على ورن بلقي واسند اي الجمع صحيح او مكسور
لانه اما ان يكون بناء واحد سالما او لا يكون
فان كان الاول فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسور
ونحو ذلك من الثاني لانكسا بنايه تقدير قوله
والصحيح للمذكر والمؤنث اي الجمع الصحيح اما جمع
لمكسر نحو زبدين جمع زريد واما جمع المؤنث نحو
زبنيات جمع زرينب قوله المذكر ما لم يفتحه
واو مضموما ما قبلها اي جمع المذكور اسم الحق السلام
آخرة واو ما قبله قبله مضموما ما قبلها او يار
مكسورا ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان
معها اكثر منه غالبا من جنبه وانما قلنا
من جنبه ليعلم انه لا يقال صار جفت بان يكون
بعض افرادها ما شيئا وبعضها وثقا وبعضها
مبتليا وانما قلنا غالبا لجوانب اطلاق الجمع

في ما بين حيزي العالم بقول هذا من حيث است
عنه بذكره في المتن المحدث لوجوده لوجوده
حذفها في آخره يا عفة فلهذا لم يحذف الا حروب
والاسم ان كان أصح يا صحيحا او ملحقا به
لمحذف آخره هذه الحروف من غير تغيير قوله فان
كان آخره يا وقبلها كسر حذفت مثل قاضون
اي فان كان آخره لا اسم الذي يوارث يجمع
بهذا الجمع يا وقبلها كسر نحو قاضي حذفت الياء
نحو جاني قاضون فان اصله جاء قاضون
نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة
ما قبلها طلبا للحقة وحذفت الياء لا لتفاد
الساكين وكذا في النصب والجر اعلم انه لو قال
يا لا امره واللام مثل القاضون لكان اولى لان في آخره كسر ياء و
هو القاضى بخلاف قاضون فانه ليس في آخره
مفردة ياء فلهذا هو قاض لا نه محذوف الياء
لا لتقاء الساكنين قبل ان يجمع غاية ما في الباب
انه لا يرد الياء المحذوفة لوجوده حذفتها

بالا لمره واللام

ايضاف الى الجملة الفعلية لمقابلة الشطر الفاعل
ولهذا لم يحذف الى جواب جوابه عامله وعلما
من قوله فلهذا اخبر انه قد يضاف الى اللاحق
الاسمية اذا كان للشطر وقد يكون اذا لم يقا
اي لظرف المكان او للوقت المجرى عن معنى
الشطر فيلزم المبتدأ بعده اي يقع الجملة الاسمية
بعده فرقابين اذا هذه وبين اذا للشطر نحو
خرجت فاذا السبع واقف فاذا معمول واقف
كانك قلت فيحضرني السبع واقف وهذه
هي التي تنوي مناب الفاء في جواب الشطر
هكذا هكذا ذكر النحاة وقال المنصف المصنف
انه ظرف معمول لما دل عليه من معنى فاجأت
كانك قلت فاجأت زمان السبع واقف اعلم
انه لو قال فيقع المبتدأ بعدها غالبا لكان
اصوب لانه لا يلزم المبتدأ بعدها ولا كان
الرفع بعدها واجبا لكنه ليس كذلك كما ذكره
في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير

اللام

قوله ومنها اذا لم يمتد الى من الظروف المبينة
 اذ هو للزمان اي دخل الماضي او غير ماض
 عنه جملتان اسمية وفعلية نحو مريد
 وان مريد قايح لعدم معنى الشرط فيه وعلة بناءه
 ما ذكرناه اذا ومن معناهما يفرق بينهما وقد يكون
 اذا للملحاحاه كما اذا نحو خرجت فاذا مريد قايح وعليه
 قول الشاعر فيلما العصر اذا دارت حياصرة
 وبين ظرف مكان وما زائدة والعصر مبتدأ خبر
 محذوف وهو موجود وهو العامل في بين والزمان
 مضاف الى هذه الجواز تقدير في بين زمان العصر
 موجودة والعامل في اذا دارت لانه ليس
 مضاف الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز
 ان يعمل دارت في بين وانظر في المكات وامتنع
 عمل عامل واحيد في ظرفي مكان الاعلى سبيل
 البديل قوله ومنها اين واي للمكان استغناء
 وشرط اي ومن الظروف المبينة اي
 وتمام واي للمكان سواء كانا للاستغناء او

كعدن بين

نحو اين مريد وايين مريد اي واي مريد واي
 فتعد اعتد وبنيا مريد حرف مستفهام او حرف
 الشوط مريد ومتى للزمان اي متى لظرف زمان
 في الاستفهام نحو متى القتال وفي الشرط نحو متى
 اكرمك والفرق بين متى الشرط واذا الشرط
 ان متى للزمان المبرم ولما لا يتحقق وقوعه واذا
 للزمان المعين ولما يتحقق وقوعه فلهذا الايقال
 آتيك متى احببت البسر او بني ويقال اينك اذا اظهر البسر
 اليه لتضمنه مرة للاستفهام او حرف الشرط قوله
 وايان للزمان اي ومن الظروف المبينة اي
 وهو لظرف الزمان في الاستفهام كقوله تعالى
 ايان يوم الدين وبني ايان لتضمنه مرة للاستفهام
 قوله وكيف للحال استغناء ما اي ومن الظروف
 المبينة كيف وبني لتضمنه مرة للاستفهام
 بين من ظروف الزمان عند لانه سوال عن
 الى المسؤل عنده في الحال قوله وعد وعد
 يعني اقل المدة اي ومن الظروف المبينة

للزمان الحال
 كيف مريد

مذومند بمعنى فيها يعني احدهما بمعنى
الاول ان فيها المفرد المعرفة وهو الزمان
الذي يصح ان يبين جوابا لما في ايدي الاول
المدة الذي هو المطلوب تقول حار رايته مذ
يوم الجمعة والثاني بمعنى جميع المدة التي فيها
المقصود بالعدد دليبان جميع المدة التي هي المقصود
وهي الزمان الذي يظهر ان يكون جوابا بالكم
نحو حار رايته مذ يومان وانما بنيا لكن فيها
اسمين مثل كونها حرفين في اللفظ قوله
وقد يقع المصدرا والفعل اي وقد يقع
المصدر بعدها نحو حار رايته مذ سفر او
الفعل نحو حار رايته مذ سفر وان مخففة عن
حار رايته مذ ان سافر وان لثقله المفتحة
نحو هذا انه سافر حار رايته قوله فتقد
زمان مضاف لانزاع لما ذكره اي اذا وقع بعدها
احد الاشياء المذكورة وجب ان يقدّم بعدها
زمان مضاف اليه لكون المعنى مبليا

اي حار رايته مذ زمان سفر ويترجم ان سافر
ويترجم وترجم انه سافر وانما حذف للعلم
به وحينئذ يكفي ان بمعنى اول المدة فعله ويشعر
مبتدأ الى آخره اي مذ وعند مبتدأ في مواضع
اسميتها وما بعدها خبرها وما تعرفتان
لكونهما في تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول
المدة او بمعنى جميع المدة خلافا للخبر ان خاتما
عنده خبرا المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما اي يوم
الجمعة اول المدة ويومان جميع تلك المدة
وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد الا اذا جعل
مذ وعند مبتدأ ولا ما نع عنه ولانه يمنع وقوع
مثل يومان مبتدأ في مثل قولنا حار رايته مذ
يومان لانه نكرة غير مختصة بوجه لا علم انه
لا موضع للجملة التي لها صلة ها الا عند السير
في فانه يجعل موضعها نصبا على الحال وهو ضعيف
لان المعنى لا يساعد ذلك لانه يكون ان بمعنى
اول المدة فله ومنها الذي ولدت اي

ومن الظروف المبينة له في وقوع وجوبها لغات
غيرها وقد اشار اليها بقوله وقد جاء كثر
يفتح اللام والذال وسكون النون ولذني يفتح
اللام وسكون الدال وكسر النون ولذني يفتح
اللام وسكون الدال وكسر النون ولذني يفتح
اللام وسكون الدال ولذني يفتح اللام وسكون
الدال ولذني يفتح اللام وضم الدال وانما بنيت
لان من لغاتها لذي الذي وضعه وضع الحروف
ثم عمل عليه اخواته وحكمها ان يحذف بها على الاضافة
عند المال لذي زيد لكن نصبت العرب غنة
بلدي خاصة تشبها نونا بالتوبيخ من حيث
انه ثبت ونزع الفرق بين عند ولدي
انه اذا قيل المال لذي زيد لم يصديق الا
اذا كان المال حاضرا عنده واذا قيل المال
عندي صدق ذلك سواء كان المال حاضرا
عنده او غائبا **قوله** وقطع الماضي المنفي
وعوض المستقبل المنفي اي ومن الظروف

لذي ولدي

قوله لذي ولدي
وهو يعبر به على ان غنة نصبت
لذي ولدي ونزع الفرق بين عند ولدي
عند ولدي ونزع الفرق بين عند ولدي

المبينة قط تقدير الطاء للزمان الماضي المنفي
على سبيل الاستغراق محذوف رايته قط وعوض الزمان
المستقبل المنفي على سبيل الاستغراق محذوف افعله
عوض اي لا افعله ابدا وبنيانها معنوية
واختصاصا بالبناء من سائر الظروف لعدم ظهور
فيها فتضا في او تضمنها لام التعريف قوله
والظروف المضاف الى الجملة هي ما هي محذوف
بنائه على الفتح اي يجوز بناء الظروف المضاف
الى الجملة على الفتح محذوف **قوله** يوم ينفع الصادقين
والى اذ نحو قوله تعالى من جزى يومئذ كسابا
النهار من المضاف اليه قيل المراد بالجميل هو
الفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها الى
الجملة الاسمية وهو ممنوع عند الاولين
لان الجملة مبنية سواء كانت فعلية او اسمية
فيجوز اكنسار المضاف اليها البناء ويعلم من
قوله ايضا انه يجوز اعرابها ايضا كقولنا
اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكنسار

المضاف الى اللفظي البناء منه فاعلمه وكذا ذلك
 مثل وغير مع ما وان وان اي وكذا ذلك يجوز
 بنا رعين ومثل على الفتح اذا اضيف الى ما نحو
 قيامي مثل ما يقوم او الى ان نحو قيامي مثل ان
 يقوم او الى ان نحو قيامي مثل انك يقوم مثلها
 الظروف المضافة الى الجرد نحو اذا وحيث ونحو
 اعرابها كقولها اسيرين مستحقين للاعراب وانما
 فكرها ههنا وان لم يكن افعال الظروف كقولها
 شاهدين للظروف من حيث احتياجهما الى المضاف
 اليه قوله المعرفة ما وضع لشيء بعينه وانما
 فقوله ما وضع لشيء شامل للذكر وقوله
 بعينه يخرج التكررات لانها لم توضع لشيء بعينه
 وانما افعال المضمرات والاعلام والمبهمات
 اعني الموصولات واسماء الاستشارة والمعرف
 باللام التعريف والمعرف بالنداء والمضاف
 الى احدها معني فقد مر المضمرات والمبهمات
 والمعرف بالنداء والمضاف الى احدها معني

مع مام

المعرفة والتكرار

وانما ما قال معني لانه لو اضيف الى احدها لفظا
 لم يعرف المضاف من لضاف فيه اما المعروف باللام
 التعريف فاللام فيه اما التعريف الجنس نحو اهلك
 الناس الدنيا والدمع واما التعريف استغراق
 الجنس كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر لا الذين
 آمنوا واما العهد بان يذكر حكمه مع يعاد المنكور
 مع فاكفوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا
 فغصى فرعون الرسول او بان يكون معهودا
 في الذهب كقوله تعالى لك او دخل السوق
 اذا كان السوق معهود بينك وبين مخاطبك
 واما معني الذي نحو الضارب والمضروب وقدر
 قوله والعلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غير
 بوضع واحد فقوله ما وضع لشيء بعينه شامل
 لجميع المتصاعا المعارف ويقوله غير متناول غير
 يخرج عنه سائر المعارف كقولها انه متناول
 غيره فان انت وضع للمخاطب مع كونه متناول
 غيره وهو نزيك او غير اذا حوطت وقوله بوضع

او احد

ليدخل فيه العلم الذي وقع فيه الاشياء كمن يقول
اذا استقي به رجل سمى به اسم بئانه فان كان متساويا
غيره ولكن ليس بوضع واحد بل باوضاع اعلم ان
فيه نظرا لان انت مثلا اما موضوع الخطاب
معين او الخطاب غير معين لا سبيل لاول لعدم
فهم الخطاب المعين منه والا الى الثاني والام
كمن معرفة كونه موضوعا لشي غير معين والقد
خلو لا يقال محتملا انه موضوع لمخاطب
غير معين ويمنع كونه موضوعا لشي غير معين
لان ذلك السمي معين من حيث انه مخاطب
لتميزه عن المتكلم والغايب لانا نقول لا يكفي في
الشي معين من حيث ذلك في كونه موضوعا
لشي معين والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع
لواحد من الرجال فيتمتع عن واحد من غير
الرجال فان مثل انت ورجلا يشتركان في انهما
موضوعان لواحد لكن احدهما الواحد من المخاطبات
والاخر الواحد من الرجال لكن مثل رجل كثر بل محتملا

ولا يكون محتملا من الغايب والمتكلم لانه موضوعا
لغير واحد واعلم ان جبراه مسمى بحرف واحد
وهو ان مثل انت كل باعبار ان مفهومك
مخاطبه زيد كان او عمرا وجزئي باعبار غير
الجزئية والشخص اياه بسبب فذكر به شخصا
معينا واذا عرفت ذلك فالمراد بقولكم انه موضوع
لشي معين انما هو باعبار عرض الجزئية والتفخص
اياه والمراد بقولهم انه متساو لغيره انه يجوز
استعماله في شخص آخر غير الذي استعمله
او لا كونه مفهوما اكليا او يقول في الجواب
المراد بالوضع الاستعمال فيكون معنى لمراد العلم استعمال
لشي بعينه غير جاز استعماله في شي معناه العلم
ما استعمل في شي آخر فلا يتوجه عليه الاشكال
واعلم ايضا انه يجوز نصب غير على الحال فيكون
معناه العلم ما استعمل في شي بعينه غير جاز استعماله
في غيره ويجوز دفعه بان يكون جنبا بعد خبر
ولا يجوز جزم لان ذلك السمي الذي هو المعنى

لا يتناول غير الف حق تحريره فله فعله وعرفنا
 المضمر المتكلم في الخطاب اى واعرف والمعارف
 المضمر المتكلم لعدم احكام الشركة في الخطاب
 جدار وموقع شركة فاعلم المضمر المتكلم الغائب
 في الاعلام في المبهات في لداخل عليه حرف التعريف
 والمشارك والمضاف الى احدها معنى بحسب
 المضاف اليه وهو المشهور من حيث عذبه فيجب
 سمي به وفيه اختلافا كثيرة وقاية الخلاف
 نظره في الوصف فقط قد لا والكرة ما وضع لشي
 لا عينه فقد له ما وضع لشي شامل للمعرفة والكرة
 وبقوله لا عينه خرجت المعرفة عنه مخف على
 كانه وضع لواحد من هذه الحقيقة فقط فقط
 الكل على سبيل البديل قد لا اسما للعدد ما وضع
 كناية آحاد الاشياء اى اسما للعدد اسما وضعت
 شمار اى العدد وكذا
 لا يتنقص العدد بل الذراع ضع كونه حوض
 كناية آحاد الاشياء بجميع الاعداد لان غير موجود

لأن الموصوفين في الصفات
 او شيئا واحدا في صفاتها
 لا يكونون اعمق بالثبوت او مشاك

كناية آحاد جميع الاشياء لانه لا يمكن تقدير
 جميع الاشياء بالذراع وفيه نظرا لا يقدر جميع
 الاشياء بجميع الاعداد والحق ان يقال المراد
 ما وضع كناية آحاد الاشياء بالذات فلا يمكن
ح بالذراع لان الكناية عارضة له لانه فرض واحد
 على سبيل البديل فيما فيتناول الكل واصول قوله
 الاعداد اثنا عشر كلمة وهي واحد والعشرة و
 مائة والالف وينت لعدد اعداد غير متناهية
 الى حد تقف عنده والترادف اثنا عشر متناهية
 والفين واثنا عشر من والعرف ومئات
 واما يعطى نحو واحد وعشرون واما بتركيب
 نحو واحد عشر على سبيل منع الخلق قد له يقول
 واحد واثنان واحدة اثنا ثلاث استعمل
 هذه الاعداد اى يقول واحد واثنان للمذكر
 وواحدة او اثنتان للمؤنث لا وهو جار على
 القياس ويقول ثلثة للمذكر وثلث للمؤنث
 نحو ثلثة رجال وثلث سعة في عشرة رجال

وعشر نسق وهو غير جار على القياس المتعارف
وانما لم يجر عليه لان الحدود المذكور جميعها
فيكون معنئاً فيلزم لحوق التاء بعدة
واذا الحق للمذكر في يلحق للمؤنث فترقا بينهما
فلحق بفعل الامر بالكلية لعكس كون المذكور سبق
فاجتنب الى تانيته او لا واما قوله تعالى من با
جاء بالحسنه فله عشر امثاله فلا في الامثال
في الحسنات او لانها كنسب التانيث من المضارع
اليه واعلم انه يجوز ان يقال ثلث دواب
وثلاثة دواب اذا السريد المذكور تحت قال
ثلاثة دواب اجري على الاصل لان الذات
في الاصل صفة على وزن فاعلة من داب يدب
وليس باسم لكنها تستعمل استعمال الاسماء
من حيث انه لا يذكر الموصوف فيكون
التقدير ثلثة اشياء دواب وحج يكون
المعدود وحدها ومن قال ثلث دواب
حمل على الظاهر واجري الذاتية مجرى معرفة
واعلم ان اليمين واليمينان وركب وركبتان لان اليمين

ان يقال

الاختلاف بين صيغتي اليقين مع عدم الاختلاف
بين صيغتي الواحدية في المذكر والمؤنث فيلزم
مزية الفرع على الاصل وانما قلنا في فعلين ففعل
معنى مفعول وفي فاعل بمعنى فاعل لانه لو كان
الاول بمعنى فاعل والثاني بمعنى مفعول لجاز مجيء
هذان المعنى لعدم استوار المذكر والمؤنث فيهما
ح ل دخول تاء التانيث عليها للمؤنث نحو امرأة قتيلة
بمعنى قاتلة وناقاة حلوبة بمعنى محلوبة وكذلك
القفلة في مفعول ومفعيل في كل ما يرا دمية المياقة
بما وخاله ل تاء التانيث عليه نحو علة ورا دية
لمن يرمى الشعر كثيرا وفروقة وضفوة
لانه يستعمل فيه المذكر والمؤنث واشارت
اليه بقوله ولا مستوعبا فيه مع المؤنث وهو
عطف على فعل في اي وان لا يكون مستوعبا
في اللفظ والخاص ان لا يكون بناء التانيث
نحو علامة ونسابة لكونه معنئاً واحم
انه لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه عنه

للمؤنث

بقوله قد ذكرنا بعض ما في (الكتاب) من هذه المذاهب
 ومنه يتبين ان المراد بالتفكير التذكير من جهة
 المعنى فقط والتأكيد والمبالغة قوله ويجوز
 تحذف بالاضافة اي ويجوز تحذف للمحسب
 لاضافة لما ذكرناه في الثاني قوله وقد شد نحو
 ارضين وسنين جوابت سؤال ويجوز ان
 ان الارض والسنين ولا وقت والحجرة واللغة وال
 والخبرة وما شابهها اجوت هذا المعنى ويجوز
 والسنون والحروف والاوزون واللغات
 والنبوت مع انتفاء الشرايط المذكورة
 كونه هذا علما عافلا فلا يكون الشرط
 المذكورة شروطا واجاب عنه المصنف بقوله
 وقد شد نحو ارضين وقد تكلف قدوم في
 توجيهها ومثله محمله ان الراوي والياء والنون
 فيها ليست للاعراب بل عوض عن
 نداء التاكيد المقطرة كما في ارض او من
 صبي الاعمال ولا يعلم كما في سنة وحر

سبب

وابن العرب وقال المحققون من علماء البصرة
 قلت طلمات سطر اربيعا رجال اربيعا
 النساء وقيل ثلث طلمات ان اربيعا الرجال
 وثلث طلمات ان اربيعا النساء فرقت
 بينهما قوله احد عشر رجال اثنا عشر احدى
 عشرة اثنا عشر اي اذ جاءت عشرة عشرة
 قلت احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا للمذكر
 واحد عشر عشرة واثنا عشرة اضافة الجوز الاول امام
 فقبحا حال التركيب كجبه حال الافراد الا انه
 غير الواحد الى الاحد والواحدة الا الى الاحدى
 تحقفا واما تانيث الخبر الثاني في المونث
 وتذكيره في المذكر فقد رجع الى القياس
 المذهبين يحمل على اخواننا لعلنا نذكر
 في اخواننا له وله ثلثه عشر الى تسعة عشر
 آخر اي ونقول ثلثه عشر الى تسعة عشر
 للمذكر وثلث عشر الى تسعة عشر للمؤنث
 لا يكون الثنين عندنا من الجاز وكسرهما

حده في جميع فالجزء الاول جاء في التذكير الثاني
 حال التركيب كجاء حال الافراد في ذكر المونث
 وتانيث المذكور والجزء الثاني قد رجع الى الاصل
 لانه لما وجب تذكير المذكر لئلا يلزم اجتماع
 التانيثين فيهما كما كملت الواحدة وجب تانيثه
 للمونث لاستقرار المانع وهو عدم الفرق بين
 المذكور والمونث وكسر السين من عشرة او كسر
 لئلا يجمع لولا اربع فتحات في كلمة واحدة
 مع تركيبها مع ما في اخر فتحة قوله عشرون
 واخوانها فيهما اي تقول عشرون واخوانها
 اي الثلثون واربعون الى تسعين في المذكور والمونث
 نحو عشرون رجلا وامرأة الى تسعين رجلا وامرأة
 قوله احد وعشرون احدى وعشرون اي
 اذا عطف العشرات اعني عشرين الى تسعين
 على ما دون عشرة وهو من احد الى تسعة يستعمل
 ما دون عشرة على ما عرفت وتعطف على عشرين
 ولما اوردوا مثالين للتعليم وهو احدى وعشرون

تذكير واحد وعشرون للمونث قوله
 ثم بالاعطف على ما تقدم اي تأخذ احاداً ومن
 واحد الى عشرة على ما عرفت من غير تغيير وتعطف
 عليه عقود العشرات فتقول اثنان وعشرون
 رجلا واثنان وعشرون امرأة الى تسعة
 وتسعين رجلا وتسعين امرأة وانما
 لم يتركب الاحاد مع العشرات في العشرين
 واخوانها كما مركب الاحاد مع العشرة لان الواو
 والهمزة والياء في عشرين واخوانها علامة
 للاعراب والتركيب موصوب للبناء فليجمع بينهما
 منعذر قوله مائة والفا مائتان والفا
 فيهما اي تقول في المذكر والمونث مائة ومائتان
 والفا والفا والوقف عن غير تغيير نحو
 مائة رجل ومائة امرأة والفا رجل
 والفا امرأة قوله ثم بالاعطف على ما تقدم
 اي اذا جاء زمت مائة تستعمل فانما عليها
 فلا ما عرفت من الواحد الى تسعة وتسعين

والأقرب

وتعطفه على مائة فتقول مائة وخمسة رجال
ومائة وخمسة نسوة وهكذا يستعمل ما دون
المائة على ما عرفت الى ان تصل الى مائتين
ثم تستعمل ما دون المائة على ما عرفت وتعطفه
على المائتين وهكذا الى الالف واذا وصلت الى
الالف الالف يستعمل ما دون المائة على ما عرفت
ودون المئات على ما عرفت وتعطف المائة
على الالف وما دون المائة على المائة فيقول الالف
ومائة واحد وعشرون رجلا والالف ومائة
واحد وعشرون امرأة ولم يخرج هذه القاعدة
في التواريخ لان الغرض فيها معرفة الاقل يكون
الاكثر معلوما **قوله** وفي ثمانين عشرة فتفتح الياء
اشارة الى مخالفتها لاختلافه لان آخر الاسم
الاول من المركبات من احد عشر الى تسعة
عشر يبنى على الفتح للحقبة الا اثني عشر واثنى
عشرة فانه معرب وثمانين عشرة مع كونه صليبا
جاء مخالفا لاختلافه من المشتقات بجواز فتح

بأية قياسا على سائر المركبات واسكانها للتخفيف
وحذفها مع كسر النون لدلالة الكسر على الياء وحذفها
مع فتح النون وهو شاذ قوله ومائة الثلاثة

الى العشرة مخفض مجمع لما فرغ عن كيفية السجوال
للاعداد شريفة في حال المميزات اعني المعدودات
فقال حينئذ الثلاثة الى العشرة مخفض لاصافة الاعداد
اليه ومجموع لفظا نحو ثلثه رجال او معنى نحو ثلثه
نفسا ونحو ثلثه اشياء عند الخليل وسيبويه فانه
كأنه ان كان عا وزن فعلا عندهما ككته في
المعنى جمع شئ لا يوافق العدد والمعدود وكونه عا
اياء في المعنى انما ابتداء بيمين الثلاثة لعدم مجي المئين
لما دون الثلاثة على ما يصرح به قوله لا في ثلث مائة
الى تسعائة الاستثناء من قوله ومئين الثلاثة
الى العشرة مخفض مجمع لفظا او معنى وانما
استثنى منه لعدم اضافة الثلثة الى التسعة
الى الجمع في التسعائة الى تسعائة لفظا ولا معنى
لكون المائة موضوعة لعقد معين ولا شيء
لعدد معين

لفظا ومعنى اي مائة

اللفظ في الجمع
اللفظ في الجمع
اللفظ في الجمع

لا يدل على العدد المعين فلم يحسن الاستغفار
بالجمع الذي هو العدد لعدم دلالة على
التعيين ولا بالعدد في الجمع لعدم تعيين العدد
فاستحب الى ذكر العدد والعدد والى المتيقن
واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنتان فقلت ان
قوله ولقول في المفرد من المتعدد باعتبار
تصريف التانيية الى العاشر والعاشر لا غير
اي وقول للواحد من الذي فيه تعدد
وكثرة باعتبار تصريف ذلك الواحد عددا
او اقل من الذي اشتق منه ذلك الواحد مثل
ما اشتق من ذلك الواحد منه الثاني للذكر
والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشر
واما ابتداء الثاني لانه لا عدد اقل من
واحد ٣ الواحد حتى يجعله واحدا كقوله تعالى ما يكون
من جنس ثلثه الا هو بعينه اي لا هو مصفى
لثلاثه اربعة وامام نجيب في العاشر بهذا المعنى
لعدم فعل فوق العشرة بمعنى انه مصفى

في قوله غايته الشافية قوله المؤنث ملحق
آخرة الف واما اي من المؤنث فصحيح على
تقدير حذف المضاف اسم ملحق آخر الف نحو ونام
فايمان ولا يتوجه على الاشكال بحذف التاء
لان تاء الثاني نادرة كبيت من نفس الكلمة
قوله وشرطه ان كان صفة الى آخره اي
الاسم المؤنث الذي يراجموه هذا الجمع اما
صفة واما غير صفة فاقطعة فاما ان يكون
له مذكر او لا يكون له مذكر فان كان له مذكر
فشرطه ان يكون مذكرا جميعا بالواو والنون
لما يلزم منية الفرع على الاصل وحج لم يحجز
جميع مثل حمراء وسكرى وفعل عبق فاعل
وفعل بعين مفعول ومفعول ومفعول
هذا الجمع لا متناع جميع مذكرا بالواو والنون
وان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون محجزا
من صرف التانيية نحو حائض وطامث
اذ لم يعتبر الحدوف الى اعتباره اسم

على التبيين

لا يجوز ان يكون الشيء للفرق بين الصفة باعتبار
 الحدود ^{وغيرها باعتبار الثبوت} فلهذا ^{في} المعتبر بالثبوت
 قيل جائز وطامث وجمع ^{مع} حوائض وطمثا
 واذا اعتبرنا الحدود قيل جائز وطامث
 وجمع على حاضيات وطامثات وان كان
 استماعا لصفة بجمع بالالف والتاء مطلقا اى
 من غير اعتبار شرط لعدم الاحتياج الى الشرط
 نحو حاضيات وطمثات ونزيبات في جمع
 بيضة وطلحة ونزيب وقد يجمع بالالف على
 مذكرة غير عاقل نحو حمامات وسراقات
 قوله جمع التكثير ما تغير بناء واحده كرجال
 وافراس اى جمع التكثير جامع لتغير بناء واحد
 تحقيقا نحو رجال وافراس في جمع رجل وفرس
 او تقديره متفرقا وهما في جمع ذلك وهما
 فان الفلك مقررا كقفل وجمعا كاسد وان
 السحابة مفردة كحمار وجمعا كرجال قوله جمع
 هو القامة افعل وافعال وافعله وفعلة هذا

جمع التكثير

اما حقيقي واما لفظي والحق ما باننا له ذكر
 من الحيوان كالملازمة بانها الرجل والنافذة بانها
 الجمل والمعنون اللفظي بخلاف المونث الحقيقي
 وهو المونث الذي لا يكون بانها ذكر من
 الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث
 نحو ظلمة او لم يكن نحو عين وكل موضع عضو
 نروج الا نادرا ومن المونث اللفظي المضاف
 الى الموالجته والمضاف جزء منه كقوله نعم
 فلتقطه بعض السيار ونحو عجبتي بشعر
 هندي ولا او فعله أعجبتني شئ هندي
 او صفته أعجبتني حسن هندي ولا يجوز
 ان تقول جاني ثني غلام هندي لان الغلام
 ليس جزءا منها ولا فعلا ولا صفة لها والذي
 يعرف به تانيث النوع الاخير الصفة او الاشياء
 كقوله تعالى هذه النار التي كنتم بها تكذبون
 وعمود الضمير اليه كقوله تعالى والشمس
 ننحيا ولحق علامة التانيث فعله

الثلاثة كالعين او اثلاث منها كالمائة او واحد
 عندما نذكر افعول على الجمع هذا الجمع وان كانت
 صفة فشرطها صحة هذا الجمع منه افعول احدها
 ان يكون مذكرا هاء قبله لما مر والثاني ان لا
 يكون افعول الذي بعده فعلاء نحو افعول حمراء
 فترقيبين افعول هذا وبين افعول التفضيل صحة
 جمع افعول التفضيل لهذا الجمع نحو الافضلين ولا
 يسكل باجمع جمعا لانه ليس بصفة ولا معنا
 في الصفة واسماء اليه بقوله وان لا يكون افعول
 فعلاء وهو عطف على قوله في ذكره فعلى والثالث
 ان لا يكون فعلا ن الذي ليس مؤنثه فعلى والثاني
 مجزئ جمعه هذا الجمع نحو عندما نوت في جمع ندمان
 واليه اشار بقوله ولا فعلا ن فعلى وهو عطف
 على افعول فعلاء والرابع ان لا يستوي فيه المذكر
 والمؤنث نحو جريح بمعنى مفعول وصبور بمعنى
 فاعل لانهم لو جمعوا هذا الجمع لغير جريحين
 في المذكر وجريحان في المؤنث فيلزم الاختلاف

افعول الذي ليس بصفة
 افعول الذي ليس بصفة
 افعول الذي ليس بصفة
 افعول الذي ليس بصفة

وحين افعول على الجمع فاعول على الجمع
 عطف على افعول على الجمع فاعول على الجمع
 بوجدها فاعول على الجمع فاعول على الجمع
 الاثنين ورابعث الثلاثة وعشرون السبعة
 قوله ويا اعتبار حاله عطف على قوله باعتبار نصيب
 افعول وتقول للمعجمة من المتعدد باعتبار حاله عطف
 افعول باعتبار انه واحد من المذكورين المتعدد
 متصرف بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول
 والثاني للمذكر والاخرى والثانية للمؤنث الى
 العاشر والعاشره تقول اول ثلثه خاص
 خمسة وعاشرة عشرة وانما قال الاول ولم يقل
 الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد العدد
 بل الصفة فيقول لفظ الواحد الى الاول كما حيز
 لفظ الاثنين الى الثاني ولم يحز نصيب ما بعد
 الثاني الى العاشر بهذا المعنى لكونه بمنزلة واحد
 من العدد بخلاف الاعتبار الاول فانه يجوز
 نصيب ما بعد لكونه اسم فاعول بمعنى نصيب

العدد

فإنه في الحادي عشر والحادية عشرة أي إذا ما وزع
العشرة نقول باعتبار حاله الحادي عشر المذكور
بتدكير الجزأين لأنه اسم لمذكر مجزئ ثلثة عشرة
مجزئ والحادية عشرة للمؤنث بتأنيث الجزأين
ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه وهكذا نقول
إلى التاسع عشر المذكور والتاسعة عشرة للمؤنث
فعله ومن ثم قيل في الأول ثالث اثنين أي
من أجل أنه يقال الثاني والثالث بالاعتبار
قيل بالاعتبار الأول أي باعتبار تصدير ثالث
اثنين أي أضيف إلى ما هو أقل من العدد الذي
أسبق منه لمؤنث ليكن أن يهتدى بمثل السبق
منه ومعنى ثالث اثنين مصير إلى اثنين
ثلاثة وهو اسم فاعل من انتهى وقيل بالاعتبار
الثاني أي باعتبار حاله ثالث ثلثة أي أضيف
إلى عدد مساو للعدد الذي أسبق منه ليكون له
معنى وقيل حينئذ أضافته إلى ما هو أكثر من ثالث
عشرة ليجوز أن يكون واحدا من عشرة على

وله معنى وهو إضافة بالثانية قوله الحادي عشر
عشر إلى العدد عشر على خاصة أي ونقول الحادي
عشر أحد عشر إلى تاسع عشر ثمانية عشر
الثاني لصحة المعنى مع نقل بالاعتبار الأول لعدم
فعل مشتق منه اسم فاعل فوق العشرة بهذا
المعنى ولهذا قال على الثاني خاصة قوله وإن
شئت قلت حادي أحد عشر إلى تاسع تسعة
عشر أي وإن شئت قلت بهذا المعنى بعبارة
أخرى حادي أحد عشر مجزئ عشر الأول
استغناء عنه بذكره تأييدا وهكذا نقول
إلى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزأين الأول
لعدم موجب البناء وهو التركيب وبني
الجزأين الباقيان لوجود موجب البناء
فيهما فوق ألف المذكور والمؤنث المؤنث
عاقبة علامة التانيث إلى آخره أعترف
المؤنث أقل لأن التانيث وجودي والتذكير
علمي ومعرفة المكاتب سابقة على معرفة

مع اليقظة واما غير الشئ وهو اما العرف العام فهو المستعمل في
 على وجه كذا لانه فانه في اصل اللغة لكل ما يدب الارض ثم نقض العرف
 العام الي ذوات القوايم الاربع من الخيل والبغال والحمير والاربع
 التي هي اربع نفوس اصطلاحا على النسخ والافراد اصطلاحا
 في الاصل
 في الفعل فانه كان هو هو عاما واحد عن الفاعل كما لا كل والرتب
 والغرب ثم نقض النسخ الي كلمة لب على معنى في نفسه مقترن
 باحد الارض منة الشئ واما اصطلاح النظر فكاله وان ثمانية
 لا حركة في السلك ثم نقض المظهر الي ترتيب الازم على ما له
 صلوح العلية وان لم يترك معناه الاول بل يستعمل في المعنى
 عند مجاز ان الاول القديسي حقيقة ان يستعمل في هو المنقول عليه كالمادة
 استعمال في الشان
 وهو المنقول اليه
 فانه وضع اوله للجوان المغررس ثم نقل الي الرجل الشجاع لطاف
 بهما واهي الشجاعة فاستقاله في الاول بطريق الحقيقة في الشئ
 بطريق المجاز اما الحقيقة فلانها من حق طان الامر في اليقظة و
 حقيقة ذلك في علي يقين واذ كان اللفظ مستعملا في موضوع

الاصلي

الاصلي هو شئ مشترك في مقومه معلوم له لانه واما المجاز فلانه
 من جاز شئ يكون له اذا اخذ له اذا استعمل اللفظ في المعنى المجازي
 نقض جاز كانه لانه لم يرد في الاصل قال وكل لفظ فهو بالنسبة
 الي لفظ آخر مرادف له ان توافقا في المعنى ومباين له ان
 اتصافا به نقض ما من نفس اللفظ كان بالقبول في نفسه
 وبالنظر الي نفس معناه وهذا التقسيم لللفظ في القياس اللفظي
 وهو نفس اللفظ الي عزه من الالفاظ واللفظ هو الشئ
 الي لفظ آخر فلا يخفى اما ان يتوهم في المعنى اي يكون معناه
 واحدا او مختلفا في المعنى اي يكون لاحدا معناه معناه ولا يخفى
 معنى آخر فان كانا متوافقين فهو مرادف له واللفظان
 مع متوافقان فمفرد مرادف الي هو مركوب احد طرفي
 آخر كان المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه فيكونا مترافين
 كالبيت والاسد وان كانا مختلفين فهو مباين له واللفظان
 متباينان لان المباينة المفارقة حتى اختلف المعنى لم يكن

يكون متعقبا
 المتعقبا

املو سركوب واحد فيحقق المفارقة بين المفطين للفرقة بين الركوبين
 كالان والفرس ومن الناس من يظن ان مثل ان طرة الفصح
 ومثل السبعة الصارم من اللفظ المستوفى بعد قضا علي وانه احدى
 فهو فاسد لان المرادف هو الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد في اللفظ
 نعم الاتحاد في المفهوم لذات من لا ازم الاتحاد في المفهوم دون
 عليه الركب قال اما الركب فهو اتمام وهو الذي يقع السكوت
عليه اما غير اتم وان اتم ان اتصل الصدق والكذب فهو اتم
 وبالمفهوم ان لم يحتلل فهو لاشد فان دل على طلب الفصل
 او على شيء من وجوه ان لم يحتلل فهو مع الاستفهام
 اقرب انت ومع المنع سوال وعاد مع انتا في التماس
 وان لم يدل فهو النسبة بتدرج فيه الاستفهام والتعني والترجي
 والقسم والنداء والتعجب اما غير اتم فهو ما يقيد في كمال الجوانب
 الناطق واما غير تعبدية كالركب من جسم او اة او من كمال او غير
 اقول في فرع من المفهوم فاسد شرع في الركب ^{هو اتم} اتم او غير اتم
 عن

لانه ما ان
 الصانع

ان
 راء ما يقع سكوت علي اي بعد المني طب فانه تاما متبعا للفظ ولا يلزم
 ان يشترطه المني طب كما اذا قيل زيد فيبقى المني طب مشروط لان يقال
 القايمة او قاعدتها بخلاف ما اذا قيل زيد ما يريد اما يقع سكوت عليه
 فان صح السكوت فهو الركب ان م ذلك فهو الركب اتم والآخر عليه
 فاما الركب ان قصه غير ان م الركب ان م اما ان يحتل الصدق والكذب
 وهو اتم او لا يبرر وهو لاشد فان قبل ابر زمان يكون مطابقا لغيره
 لا فان لم مطابقا لاشد لم يحتل الصدق والكذب وان لم يكن مطابقا لم يحتل
 الصدق فلا يكون الجذر داخل في اللفظ فقد يجاب عنه بان المراد بالمراد
 المراد الفاعل يعني ان الجذر هو الذي يحتل الصدق والكذب
 فجميع الاخبار داخل في الجذر ومنه غير صحيح لان الاحتمال لا يقتضي
 بل يجب ان يقال الصدق والكذب في الحق في الجواب ان المراد
 منه احتمال الصدق والكذب بمجر النظر الى مفهومه ولا شك ان كون
 الصاروخا اذا جرد النظر الى مفهوم اللفظ ولم تغير الخارج اقل
 من الفعل الكذب وكون ارتفاع اليقين بوجوده يحتل الصدق

وكل خبر صادق
 يحتل الصدق
 وكل خبر كاذب
 يحتل الكذب

يجوز النظر في مفهومه في أصل التقسيم ان المركب تمام ان احتمال الصدق
 والكذب بحسب مفهومه فهو الخبر والافعال انشا وهو اما ان يدل على طلب
 الفعل ولا بد من صحة لان يفرض الاستعداد او بقائه من الشا في اذ يتقرب
 الشخص فان قارن الاستعداد فهو امره وان قارن المتأخر في فهو
 التماسه فان قارن الخوض فهو سواء او علاو اما قيد الدلالة بالوضع
 احتمل ان من الاخبار الدالة على طلب الفعل فان كان كسب عليك القول
 او طلب منك الفعل دل على طلب الفعل لكنه ليس بالوضع لطلب
 الفعل بل بالاجزاء عن طلب الفعل وان لم يدل على طلب الفعل
 لان التبيين ~~للمفرد~~ لم يدل على مفهومه بل على ما في ضمير المتكلم ويندرج الاستعداد
 فيه المعنى والترجي والتقسيم والشك ولا ممان يقولون استقام
 والتعني خارجان ^{فانه لا يبق بعد من تبيينه} استقام على ضمير المتكلم طلب
 عن القسم ^{انما الاستقام} انما الاستقام على ما في ضمير المتكلم اما اني فلهذه قوله تحت الدلالة
 على طلب الترك لا على طلب الفعل لكن المتكلم ادرج الاستقام
 تحت التبيين ولم يغير ان سببه اللغوي التي تحت الامر بناء على ان

اول دليل على
 ذلك على طلب
 الفعل والتركيب

الترك

ان التركيب كلف النفس لا عدم الفعل عما من شأنه ان يكون فاعلا
 ولو اردنا ان يراد بها في القسم قلنا انشا واما ان لا يدل على شيء
 بالوضع وهو التبيين او يدل ولا يخفى اما ان يكون مع الاستعداد اما ان يكون لطلب
 وهو امره ان كان المظهر الترك الى عدم الفعل او يكون مع
 التماسه وهو التماسه مع الخوض على هو سواء اما المركب
 الغير ان م قارن يكون الخبر ان في انه قيد الدلالة فهو مقتضى كمال الجوان ان على اول
 كماله كسب اسم ادوات او كماله ادوات قال الفصل يكون وهو غير التبيين
 ان في في المعاني المفردة في كل مفهوم فوجزي حقيقة ان
 نفس تصور من وقوع الترك فيه وعلى ان كليهما لم يمنع واللفظ
 الدال عليها يسمى كلياً وجزئياً بالعرض من الاول المعاني في
 التصور الدنيوية من حيث انه وضع بانها لافاظ فان عبر
 عنها بالفاظ مفردة في المعاني المفردة والافاظ المركبة والكلام
 منها ان في المعاني المفردة كما تستغرق وكل مفهوم وهو الى اصل

طلب

الفهم فهو الاستعداد
او غير ذلك

11

في العقل ما جرتي او كلي هاته اما ان يكون نفس تصور اي
 من حيث انه متصور مانعا من وقوع الشك فيه اي من الشك
 بين كثيرين وصدق عليها او لا يكون فان منع نفس تصور
 الشك فيه فهو الجزئي كهذا الانسان فان ^{الهدية اذا حصل}
^{الشرارة والخصوص} ~~الشرارة والخصوص~~ العقل منع العقل بحد تصور من صدق على امور
 منقذة ان لم يمنع الشك فيه من حيث انه متصور فهو الكلي كالمضاد
 الانسان فان مفهومه اذا حصل هذا العقل لم يمنع من صدق على
 كثيرين وقد وقع في بعض نسخ نفس تصور معناه وهو سهو والا
 كان للمعنى معنى وانما قيد بنفس التور لا لان من الكليات
 ما يمنع الشك به بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فان الشك
 فيه معتد بالادلة الخارجية لكن اذا جرد العقل النظر الى مفهومه
 لم يمنع من صدق على كثيرين ما لم يوجد تصور لو كان مانعا من الشك
 حيث لم تقتصر في اثبات الوجود حاشية الى دليل ان رجي وكما لكليات
 الافتراضية

مفهوم

الافتراضية مثل الاشياء والامكان واللاموجود فانها يمنع ان يصدق
 على شئ من الاشياء في الخارج لكن بالنظر الى مجرد تصورنا ومن
 ههنا يعلم ان افراد الكلي لا يجب ان يكون الكلي صادقا عليه بل
 من افراد ما يمنع ان يصدق عليه في الخرج اذا لم يمنع العقل
 من صدق عليه بحد تصور علوم بحد نفس التصور في تعريف الكلي
 الجزئي له مثل تلك الكليات في تعريف الجزئيات فلا يكون مانعا من تعريف
 كما معا وبيان القسمه بالكلي والجزئي ان الكلي جزء للجزئي فبالا
 كالانسان فانه جزء لزيد وكما الحيوان فانه جزء للان والجم
 فانه جزء للحيوان فيكون الجزئي ذلك شئ منسوب الى الكلي المنسوب
 الى الكل كذا فجزئية الشئ انما هي بالنسبة الى الكلي بحد منسوب
 الى الجزء والمنسوب الى الجزء جزئي واما ان الكليات والجزئيات انما
 تعتبر بالذات في المعاني واما في الالفاظ فقد تسمى كلية وجزئية
 بالعرف نسبة الى اسم المدلول الكلي اما ان يكون قائما

الكلي فلا يكون
 كذا وكذا
 النسبة الى الجزئي
 فيكون

ما تحته من الجزئيات او اخطا فيها او خارجا عنها والاول هو النوع
 الخفية سواء كان متعدد الاشخاص او هو المقول في جواب ما هو كسب
 المشتركة الخصوصية كالانسان او غير متعدد الاشخاص وهو المقول
 في جواب ما هو كسب الخصوصية المستقر في الشمس فهو ان كل محول
 على واحد وعلى كثيرين متفقين بالمعاني ~~التي~~ انك قد عرفت ان
 العرض من وضع من المقال معرفة كيفية اقسام المجولات المقصورة
 وهي لا تنقص بالجزئيات بل لا يجت عنها في المعلوم لتغيرها وعدم
 ثباتها فلما قلنا هذا نظر المنطقي مقصورا على بيان الكليات وتبسيط
 اقوالها فالكل اذا نسب الي ما تحته من الجزئيات فاما ان يكون نفس
 ما هيته اذ اخطا فيها او خارجا عنها والاقول سمي ~~ا~~ شيئا والى راجع جزئيا
 وربما يقال له اني على ما ليس خارجا والاول اي الكل الذي
 يكون نفس ما هيته ما تحته من الجزئيات وهو النوع كالانسان فانه نفس
 ما هيته زيد وعمر وكبر وغيرهم من الجزئيات وهي لا تزيد على الانسان
 الا بواجب

غير صحيح

معاد

في جواب ما هو

انضباع

الا بواجب شخص شخصه خارجا عنها فاما ان يكون شخص من شخص فخطا
 النوع الذي امان ان يكون متعدد الاشخاص في التي راجع اوله يكون
 فان كان متعدد الاشخاص في ~~التي~~ فاما المقول في جواب
 ما هو كسب الشخصية الشخصية هيته معالان السؤال ما هو من الشيء
 انما يطلب به نام ما هيته وحققة فان كان السؤال هو الا ان شي
 واحد كان طالبا لتام ما هيته الشخصية به وان جمع بين اثنين
 او اشياء في السؤال كان طالبا لتام ما هيته الشخصية كنهية ولكان في
 الاشياء وانما يكون تمام لما هيته الشخصية كنهية ولكان في
 متعدد الاشخاص كالانسان فخطا يكون هو نام ما هيته كنهية
 افراده فاذا سئل عن زيد مثلا ما هو كان المقول في جواب الانسان
 لانه تمام لما هيته الشخصية به ~~او~~ زيد وعمر وما كان لهم
 جواب الانسان ايضا لانه كالما هيته الشخصية كنهية فخطا
 ان يكون مقول في جواب ما هو كسب الخصوصية المشتركة معا
 فان لم يكن متعدد كان مقولا في جواب ما هو كسب الخصوصية
 الاشخاص ليس في نفسه شخص واحد كنهية

المتخصص لان السائل لما هو من ذلك الشخص لا يطلب الا تمام ما منه
 المتخصص خلافا لآخره في الخارج حتى يجمع منه ومن ذلك
 المتخصص في السؤال حتى يكون جواب من تمام ما بهما المشتركة او
 قد عرفت ان النوع ان متعدد اشخاصه في الخارج كان مقولا على
 كثير من متفقيين في جواب ما هو مقول على كثير من متفقيين
 بالاشفاق في جواب ما هو مقول على كثير من متفقيين
 في الحد النوع الغير المتعدد الاشخاص او على كثير من متفقيين في الحد النوع
 المتعدد الاشخاص او على كثير من متفقيين بالتحقيق يخرج الجنس فانه
 مقول على كثير من متفقيين بالتحقيق او الثاني في جواب ما هو يخرج النسبة
 السابقة على الفصل الى نسبة والعرض العام لانه لا يقال في جواب
 ما هو هناك نظروا ان الحد لا يربط لانه هو ما اشتمل على
 على ابرزه شكرك واما ان لا يكون التعريف بما معا لان المراد بالكثرين
 ان كان مطلقا سواء كان موجودا في الخارج او لم يكن كذلك
 ان يكون قوله المقول على واحد زائدا حسوا لان النوع الغير المتعدد

او على كثير
 وان لم يحدد
 كان مقولا على واحد في جواب ما هو

في الخارج
 وقولنا

او شخص

الاشخاص في الخارج مقول على كثير من موجودين في الذهن ان
 كان المراد بالكثرين الموجودين في الخارج بخروج عن التعريف
 الا النوع التي لا وجود لها في الخارج ام لا نعم فلا يخرج ما هو
 ان يحد من التعريف قوله على واحد بل لفظ الكل الضامن للكل
 على كثيرين ضمني عنه وبهذا النوع هو المقول على كثيرين متفقيين بالاشفاق
 في جواب ما هو يخرج يكون كل نوع مقول في جواب ما هو يخرج المشتركة
 والخصوصية معا لانهما ليس النوع في قوله في جواب ما هو يخرج
 الخارج فانه لا يقال في الجواب ما هو يخرج الى ما يقال بحسب
 الخصوصية المتعددة وهو يخرج من هذا الفن كونهما اما اول فلان
 نظرا للفن ما يشتمل على كل ما كان متفقيين بالنوع الخارج
 ينافي ان كانا ثانيا فلان القول في جواب ما هو يخرج المتخصص
 عليه اسم بالحد بالنسبة الى المحدود وقد جعله خاصا من اقسام النوع
 وهو فاسد قال ان كان الثاني فان تمام الجزء المشتركة بينهما
 فخرج اخره المقول في جواب ما هو يخرج المشتركة المتخصص

كان

ورسومه بان كل مقول على كثر من شخصين بالحقائق في جواب
 اقول الكلبي الذي هو جزر الماهية مخرقة في جنس الماهية
 لانه اما ان يكون تمام الجزر المشترك كسبب الماهية وحين نوع افرادها لا يكون
 والمراد بتمام الجزر المشترك الجزر المشترك الذي لا يكون وراه جزر مشترك بينهما
 اي جزر مشترك لا يكون جزر مشترك خارجا عنه بل كل جزر مشترك بينهما يكون
 اما نفسه في تلك الجزر او جزر منه كالحيوان فانه تمام الجزر المشترك بين
 الانسان والفرس لانهما جزر مشترك بينهما الا وهو ما نفس الحيوان او
 جزر مشترك في جوهره جسم النامي والحيوان لا ارادة كالماء
 اجابة مشتركة بين الانسان والفرس وهو منقطع البسيط فاما الجاهل
 رشا اسد وهذا الكلام وقع في اليقين فلنرجع اليه كتحقيقه فنقول جزر
 الماهية ان كان تمام المشترك بين الماهية وحين نوع افرادها لا يكون
 والا فهو الفصل اما الاول فلان جزر الماهية اذا كان تمام جزر مشترك
 بينهما بين النوع او يكون مقولا في جوابه هو كسبب المشتركة المخرقة
 لانه اذا سئل عن الماهية المشتركة بينهما هو ذلك الجزر وان كان
 بالاسلحة وهي اجزاء مشتركة بين الانسان
 او الفرس مع

ان يكون مع

فكان متساويا كالماء

بالحيوان لانه جنس على ولا يكون له
 جزر مشترك في جوهره جسم النامي والحيوان لا ارادة كالماء

انما هو مشترك في جوهره جسم النامي والحيوان لا ارادة كالماء
 فانه مشترك في جوهره جسم النامي والحيوان لا ارادة كالماء

مقولا في الجواب لان المطمح في الماهية المخرقة لانه هو ما يتركب
 اشياء منه وعن غيره فلهذا تلك الجزر انما يكون مقولا في جوابها كسبب
 المشتركة فقط ولا تسمى بالجنس الا هذا كما الحيوان فانه كالجزر
 المشترك بين الماهية الانسان وحين نوع افرادها لا يكون
 حتى اذا سئل عن الانسان والفرس باهما كان الجواب الحيوان
 وان افراد الانسان بالاسم لم يعط الجواب لان تمام الماهية
 الانسان بالاسم انما هو الانسان لا الحيوان فقط ورسومه بان كل
 مقول على كثر من شخصين بالحقائق في جوابه هو ما نفس الكلبي
 مستند رك والمقول على كثر من شخصين جنس مشترك بينهم
 بالاشياء الجزئية لانه مقول على واحد فيقال عندئذ يقول
 متخالفين بالحقائق الجواب ما هو الكلبيات البواقى على الفصل
 لاني صفة العرض قابل وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية
 وعن بعض ما يشترك في الجواب متساو عن البعض الآخر
 ويكون هناك جوابان ان كان بعيدا كسبب الماهية او اربعة
 او كسبب الماهية او كسبب الماهية او كسبب الماهية

والجزر لا يكون
 تمام الماهية
 المشتركة

يخرج النوع لانه مقول
 على كثر من شخصين بالحقائق

هو كسبب الماهية
 او كسبب الماهية او كسبب الماهية

ان كان الجواب عن الماهية
 او كسبب الماهية او كسبب الماهية

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي الْقُلُوبِ

لا تتركوا كمال الحجة
المشتركة بين
الانسان

عنه وعن الحسن بن محمد
الحسيني عن الامام الحادي عشر
المشرك في حق

ان كان بعيدا بثلث مراتب كالجواهر وعلى هذا القياس اقول ان
قد يتوهم الكليات حتى يمتد اليها النفس بها تسبيلا على التعلم المبني
فوضع الانسان ثم الحيوان ثم الجسم ان في ثم الجسم المطلق
ثم الجواهر فالانسان نوع كما عرفت والحيوان جنس له لانه تمام
الماهية المشتركة بين الانسان والفرس وكنه لك الجسم الناقص
جنس الانسان والبنات كما كان الحيوان المشترك بين الانسان
والبنات حتى اذا سئل عنها بما هما كان الجواب الجسم الناقص وكنه
الجسم المطلق جنس له لانه تمام الجزء الماهية المشتركة بين العقل
نفسه بغيره يجوز ان يكون لما هية واحدة اجناس مختلفة بعضها
فوق بعض واذا انتفى هذا الكلام على محضه الخاطف فنقول الجنس
اما قريب او بعيد انه ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض
ما يشترك في ذلك الجنس عين الجواب عنها وعن جميع ما
يشترك فيه فهو القريب كما الحيوان فانه الجواب عن السؤال
عن الانسان والفرس وهو الجواب عنه وعن جميع الا

۱۱

لأنه المستمرة كذا للثلاث في الحيوانية وإن كانا بالجاب من البهائم
ومن بعض مشركا تاني ذلك الجنس غير الجواب عنهما من البعض
الآخر فهو البعيد كما جسم النامي فان النباتات والحيوانات قد ركب
الإنسان فيه وهو الجواب عنه وعن المتشركات النباتية لا
المتشركات الحيوانية بل الجواب عنه وعن المتشركات الحيوانية الحيوان
فيكون هناك جوابان إن كان الجنس بعيدا بمرتبة واحدة كالنفس
النامي بالنسبة إلى الإنسان فان الحيوان جواب وهو جواب آخر
لأنه جوابان بعيدا بمرتبتين كالجسم بالقياس إليه فان الحيوان
والجسم النامي جوابان وجوب جواب ثالث وأبعد بدرجة إن كان
بعيدا بثلاث مراتب كالجمهر فان الحيوان والجسم النامي إلى الجسم
جواب ثالث وهو جواب رابع وعلى هذا القياس فنحن لما يزيد البعد نزيد
عدد الأجواب ويكون عدد الأجواب زيادة على عدد مراتب البعد
لأن الجنس أقرب جواب ونحن بمرتبة من البعد جواب آخر قال
وان لم يكن تمام جزئية المنتزعة منها ومن نوع آخر فلا بد ان لا يكون منتزعا أصلا

أو يكون ٢ وكانت بعض من تمام المشترك مساوية والآ كان مشتركاً بين الماهية
وبين نوع آخر ولا يكون تمام المشترك بالنسبة إلى ذلك النوع
 إلى لأن المقدرة فلا بد من بعضه ولا يتسلسل بل ينشأ بأن وجه
فكون فصل بينهما وكيف كان تحقيق الماهية مع كونها في الجنس
والوجود كان فصلاً ضرورياً لهذا بيان لأن في من الترتيب
وهو أن جزء الماهية ذلك النوع أن لم يكن تمام المشترك بينهما
وهو أن النوع كما يكون فصلاً ذلك لأن أحد الأمرين لازم على
 آخر ذلك التقدير وهو أن ذلك الجزء أن لا يكون مشتركاً بين الماهية
 أصلاً ونوع آخر ويكون بعض من تمام المشترك مساوية وآ ما كان
يكون فصلاً لما لزوم أحد الأمرين فلاقى الجزء أن لم يكن تمام
المشترك مساوية وآ ما كان يكون فصلاً لما لزوم أحد الأمرين
فلاقى الجزء أن لم يكن تمام المشترك فاما أن لا يكون مشتركاً أصلاً
وهو أن لا يكون مشتركاً ولا يكون تمام المشترك بل بعضه
فذلك بعض ما أن يكون مبايناً لتمام تمام المشترك أو أخيراً

أعم منه

أعم من مساوية له جازان يكون مبايناً لأن الكلام في الآ تمام المشترك
المحمولة من المحال أن يكون المحال على الشيء مبايناً له لا يخص
لوجوده أن قسم بدون الاختصاص فيلزم وجود الكل بدون كل جزء
دانه محال ولا أعم لأن بعض تمام المشترك بين الماهية ونوع
آخر لو كان قسم من تمام المشترك كان لوجوده في نوع آخر بدون
تمام المشترك تحقيقاً المعنى العموم فيكون مشتركاً بين الماهية
وذلك النوع الذي هو بارز وتمام المشترك لوجوده فيها فاما أن
يكون تمام المشترك بينهما وجه محال لأن المقدرة أن الجزء ليس
تمام المشترك بين الماهية ونوع ما من الأنواع واما أن لا يكون
تمام المشترك بل بعض منه فيكون للماهية تمام المشترك
تمام مشترك بين الماهية والنوع الذي يارزها والثاني تمام مشترك
بينها وبين النوع الذي يارزها تمام مشترك الأول وجه لو كان
بعض تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني أعم منه كان موجوداً
في نوع آخر بدون تمام المشترك الثاني فيكون مشتركاً بين الماهية وذلك

بين النوعين فصلان
 يارزها تمام المشترك

قال وسموه بانه كل يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره فعل هذا
لو تركت حقيقة من امرين متساويين او امور متساوية كان
كل منهما فصلا لها لانه فيهما من مساو كان في الوجود اقول وكن
الفصل بانه كل يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره كالناطق
وان كان مشتركا بينهما لم يكن مشترك بين الماهية وذلك
النوع فيكون بعضا من تمام المشترك بينهما وهكذا لا يقال
جوز الماهية في الجنس والفصل باطل لان الجوهر الناطق هو الجوهر
الخاص مثلا جز الماهية الانسان مع انه ليس بالجنس والفصل
لانا نقول الكلام في الابدان المفعول لاني مطلق الاجزاء جدا وعلو
ناه في صدر البحث قال وسموه بانه كل يحمل على الشيء في جوهره
اي شيء هو في جوهره كالناطق والخاص فانه اذا سلم عن الانسان
او عن زيد باني شيء هو في جوهره فالجواب انه وحاسس او
ناطق لان السؤال باني شيء هو انما يطلب ما يميزه في الابلوكلا
بما هو مشترك في الجملة الصالح للجواب ثم ان طلب الميزة الجوهرية يكون
الجواب بالفصل ان طلب الميزة العرضية يكون الجواب بالماهية
فالكل جنس شمل ساير الكليات وبقول يحمل على الشيء
في جواب اي شيء هو العرض العام لان النوع والجنس
لان في جواب ما هو لاني جواب اي شيء هو العرض العام

قال وسموه بانه كل يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره فعل هذا

قال وسموه بانه كل يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره كالناطق

لا يقال

لا يقال في الجواب اصلا وبقولنا في جوهره يخرج الخاصات منها وان
كانت مميزة للشيء الممكن لاني جوهره ذاته فان قلت السؤال
باني شيء هو ان طلب الميزة الشئ من جميع الاخر فلا يكون
مثلا الحاسس فصل الانسان لانه لا يميزه من جميع الاخر وان طلب الميزة في الجملة
بعضها فالجنس الميزة الشئ من بعضها فيجب ان يكون لها
لما للجواب ولا يخرج عن الحد فنقول لا يكفي في جواب اي
شيء في جوهره بالميز في الجملة بل لابد منه من ان لا يكون تمام
المشترك بين الشيء ونوع آخر فالجنس خارج عن التعريف
ولا كان محصلا ان الفصل كل في اني لا يكون مقولا لاني جواب
ما هو ويكون مميزة للشيء في الجملة فلو فرضنا ماهية تتركب
من امرين متساويين او امور متساوية كما هيئة الجنس العالي
او الفصل لا يتركب من كل منها فصلا لها لانه تميز الماهية تميزا
جوهريا واعلم ان دعاء المنطقين زعموا ان كل ماهية لها فصل
وجب ان يكون لها جنس حتى ان الشيخ تبعهم في انشاء

قال وسموه بانه كل يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره فعل هذا

قال وسموه بانه كل يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره كالناطق



هذا الفصل يانه كل مقول على شئ في جواب شئ في هو في هو
من جنسه واذ لم تدر البرهان على ذلك حجة المص على ضعفه بل انك
في الوجود اولاً بايراد هذا الاحتمال ثانياً قال الفصل المميز للوجود
عن مشاركه في الجنس قريب كان على الانسان وبعدها في
عنه في جنس بعيد كما احسب الانسان من اقول الفصل المميز
المشارك الجنس هو ما قريب او بعيد لانه ان يميزه عن ان شاركه
في القرب فهو فصل قريب كان ان يشارك الانسان فانه يميزه
مشاركاً است في الحيوان ان يميزه عن مشاركته في الجنس
البعيد فهو فصل بعيد كما احسب الانسان فانه يميزه عن
الفصل مشاركتي الجسم ان في وانما اعتبر القرب والبعيد كيمي في مشاركتي
الجنس لان الفصل المميز في الوجود ليس تحقق الوجود
بل هو لا يثبت على احتمال ذكره بما يمكن ان يستدل على بطلانه
بل ان يقال لم يتركب ماهية حقيقة من امرين متساويين فاما ان لا

ان يميزه عن جنس
قريب
فان
المشارك الجنس هو
ما قريب
فان
الجنس
فان
الجنس
فان
الجنس

احد الى الآخر ويحتاج احدهما الى الآخر ليس اولى من احتياج الآخر الى الآخر
ضرورة وجوب احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقية لبعض اجزائها
الى البعض او يحتاج فان احتياج كل منها الى الآخر يلزم الدور
والا يلزم التراجع بلا مرجع لانها ذاتيان متساويان فاحتياج

هذه الاكس جنس عال كما لو هر شئ من امرين متساويين فاحتياج
ان كان ههنا تقوم الجوهري بالعرض وهو حال وان كان جوهراً يلزم
فاما ان يكون الجوهري نفسه فيلزم ان يكون الكل نفس جوهريه
او اختلافه في نفسه حال لا يتركب شئ من نفسه وتغيره ولو فاجاز عن
عنه فيكون عارضاً له لكن ذلك الجز ليس عارضاً لنفسه بل يكون
العارض في الجوهري الجز ان لا يكون العارض بقاءه عارضاً بالحققة هو
فانه محال ولا يطر في هذا المقام فانه من مطاوع الذاكيات
واما ان لا فان امتنع انك انك من الماهية هو اللازم والامر
المفارق واللازم قد يكون لهما للوجود كانه لا يثبت وقد يكون
لهما للماهية وهو اما متين وهو الذي يكون تصور مع تصور
كافي في جزم النفس باللازم منها كالا لتمام متساويين للماهية
اما غير متين وهو الذي يقتضيه جزم النفس باللازم منها كالا لتمام
كسوي الزوايا الثلاث للثلاثية المتساوية والقياسي
على اللازم الذي يلزم من تصور تصور ولا يلزم

نعم

والمراد من انما صرح الزوال كزوال النجوم حفرها الوجل واما بطيئة كالتسبيد
 الشباب سطر اقول الثالث من اقسام الكل ما يكون خارجا عن الماهية
 وهو انما يمنع انفكاكه عن الماهية او يمكن انفكاكه والاول اللازم
 كما افرد به للثلاثة والثانية العرض الفارق كالكاتب بالقول للامس
 ولللازم اما لازم للوجود كالتسبيد او للتحضي فانه لازم لوجوده خاصة
 لا الماهية لان ما بهية الان لو كان السوا لازما للثلاث
 لكان كل ان اسود وليس كذلك واما لازم للماهية
 كالزوجة للاربعة فانه متى حقت ما بهية الاربعة منع انفكاك
 الزوجية عنها لا يقال هذا انقسم للشيء الى نفسه والغير لان
 اللازم على طرفه ما يمنع انفكاكه عن الماهية وهو لازم للوجود
 ما يمنع انفكاكه عن الماهية لاننا نقول لانهم ان لازم الوجود لا يمنع
 انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي لكن لا يلزم قيمة انه لا يمنع
 عاقبة ما في البين انه انفكاكه عن الماهية في الجملة فانه منع الانفكاك عن الماهية للوجود
 لا يمنع انفكاكه عن الماهية ما يمنع انفكاكه عن الماهية الموجودة فهو منع الانفكاك عن الماهية

العرض

في الجملة

في الجملة فان يمنع انفكاكه عن الماهية في الجملة ما ان يمنع انفكاكه عن
 الماهية من حيث هي هي والثاني لازم للمهية والاول لازم للوجود فورد
 انفكاكه عن نفسه ولو قال اللازم ما يمنع انفكاكه عن الشيء لم يرد
 السؤال ثم لازم الماهية اما بين او غير بين اما اللازم اليه من فهو الذي
 كفي تصويره مع تصور حيزه من في جزم العقل باللازم بينهما كالانقسام
 بتساويين للاربعة فان من تصور الاربعة تصور الانقسام خرم
 بمجرد تصورهما بان الاربعة متقسمة بتساويين واما اللازم
 الغير اليه من فهو الذي يفقر خرم الذين باللازم بينهما لشيء سطر
 الزوايا الثلث للثلاث فانه مجرد تصور الثلث وتصور
 التساوي الزوايا للثلاث فانه لا يفتقر الى الثلث فانه لا يفتقر الى الثلث
 بل يفتقر الى الثلاث الى وسطها فانه ان الوسط على كل قسم
 بقدره بقولنا لانه حين يقال لانه كذا مثلا اذ قلت العالم كذا سادس
 لانه متغيرا لم يقارن بقولنا لانه هو المتغير وسط وليس يلزم من عدم
 انقار اللازم الى وسطه كفي في مجرد تصور اللازم واللازم

من حيث انها
 موجودة او يمنع انفكاكه
 عن الماهية

الثلث

لو انزفقه على شئ آخر من حدس او تجربه او حسن او غير ذلك
فلما اعتبرنا الافتقار الى الوسط في مفهوم غير اليقين لم ينحصر لازم الماتية
في اليقين وغيره قد يقال اليقين على اللازم الذي يترجم من تصور مرسومه
تصوره ويكون الاثنين ضعفا للواحد فان تصور الاثنين اذرك
انه ضعف الواحد والمعنى الاول اعلم لانه متى يكفي تصور المرسوم في
المرسوم يكفي تصور اللازم مع تصور المرسوم وليس كذلك في تصور
يكفي تصور الواحد والعرض المفارق اما سرع الزوال كمره بالخل
وصفرة واما بطي الزوال كالشيب والشباب وهذا التفسير ليس
بحاظر لان العرض المفارق هو ما لا يمنع انفكاكه عن الشئ وما لا يمنع
انفكاكه عن شئ بيدوم وكما كانت الاقسام قال ذلك واحد من
اللازم والمفارق ان يختص بافرا حقيقه واحده فهو الى حد ما كالحكمه
والا فهو العرض العام كالاشئ وترسم الى حد ما ككلمه مقوله
على تحت حقيقه واحده فهو عرضا للكليات اذن ثمة نوع الجنس
يحتسب انفكاكه عن الشئ او فعلا خاصه وعرض عام بانه على قول على افرا حقيقه وغيره قولنا لا
ويبدو له

الوجه ٢

بالفعل

لا بد من ان يكون
منفكا حتى يتجسس
في كرم الانقطاع
وبطية لحوالهم
يحتسب انفكاكه عن الشئ او فعلا خاصه وعرض عام بانه على قول على افرا حقيقه وغيره قولنا لا
ويبدو له

والعرض العام بان كل مقوله على الشئ
اقول

اقول الكل على الخرج عن الماده سواء كان لانا او تعارفا مائتة
او عرض عام لانه انما يختص بافرا حقيقه واحده فهو الى حد ما كالحكمه
فانه يختص بحقيقه الانسان وان لم يختص بهما بل بغيرها
فهو العرض العام كالماتية فانه شامل للانسان وغيره وترسم
التحصيله بانها ككلمه مقوله على افرا حقيقه واحده فقط قولنا عرضا
فالكليات مستندة على ما غير مرة وقولنا فقط يخرج الجنس والعرض
العام لانها مقولان على التفريق قولنا عرضا يخرج النوع والفعل
لان قولنا على تحصيله اتي لا عرضي وترسم العرض العام بانه
كل مقول على افرا حقيقه واحده وغيره قولنا عرضا فقولنا غيرا
يخرج النوع والفعل والخاصه لانها لا يقال الا على حقيقه
واحده فقط وقولنا قولنا عرضا يخرج الجنس لان قولنا اتي
وانما كان هذه التعريفات رسوما للكليات لجواز ان يكون
لها ماهيات ودرجات تلك المقنونات لمزومات مساو يدلها
فثبت لم يتحقق ذلك اطلق عليها الرسم وهذا جعل من التحقيق

لان الكليات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها اولاً وضعت بها
 وحقها باذاتها فليس لها معان غير تلك المفاهيم فيكون هي وحدها
 على ان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم فكان
 من الرسم المحدود المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم وفي تمثيل الكليات بالاشياء
 والافعال والاشياء بالاشياء بالاشياء والافعال بالافعال
 بما فائدة وهي ان المعبر عن كل الكلي على جزئياته مثل المراتب
 وهو محل هو محل اشتقاق وهو محل هو وهو النطق
 الضحك والضحك لا يصدق على افراد الانسان بالاشياء والافعال
 يقال زيد نطق بل ذو نطق او ناطق او قد سمعت ما نطقنا عليك
 ظهر لك ان الكليات منحصر في خمسة نوع وجنس وفصل وخاصة
 وخصوص عام لان الكلي اما ان يكون نفس ماهية ما تحته من
 الجزئيات او داخلها او خارجها فان كان نفس ماهية
 ما تحته من الجزئيات فهو النوع وان كان داخلها فاما ان يكون
 عام المشترك بين الماهية وبين نوع اخر فهو الجنس ولا يكون فهو

الفصل وان كان

الفصل وان كان خارجها فان انحصرت بمفهوم واحد فهو الكلي
 والا فهو العرض العام واعلم ان المصنف قسم الكلي الى خارج عن ذاته
 الى اللازم والمفارق وقسم كلاهما الى الخاص والعرض العام
 فيكون الخارج منقسم الى اربعة اقسام فيكون اقسام الكلي
 سبعة على مقتضى تقسيمه لا خمسة فلا يصح بعد ذلك فالكليات
 اذن خمسة قال الفصل الثالث في بياض الكلي والجزئية
 في وقت الاول الكلي قد يكون متبع الوجود في الخارج لا نفس مفهوم
 اللفظ كتركيب الباري عز اسمه وقد يكون كمن الوجود كمن لا يوجد
 كما لعقد قد يكون الوجود منه واحد فقط مع اقتراح غيره كما يبرق
 نفع او مع المكانة كما الشمس قد يكون الوجود منه كثير المتشابه
 كما ان الكليات سبعة اما غير متناه كالفن حيث ان طقسه اهل وقت
 في اول الفصل الثاني في قولنا في العقل فهو من حيث انه حاصل في العقل
 ان لم يكن بالغا من شئ مشترك بين كثير من فهو الكلي وان كان بالغا
 من شئ مشترك بين كثير من فهو الكلي فهو الجزئية الكليات الجزئية

قوله

السيارة

هو الوجود العقلي واما ان يكون الكلي متشعب الوجود في الخارج او ممكن
الوجود في الخارج عن مفهومه والى هذا اشار بقوله والكلي قد يكون
متشعب الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ يعني امتناع وجود الكلي
وامكان وجوده في تقسيمه نفس مفهوم الكلي بل اذا جرد العقل النظرية

شئ

احتمل هذه ان يكون متشعب الوجود في الخارج وان يكون ممكن الوجود
فيه الاول كشرط لثانيه والاشياء اما ان يكون وجوده في الخارج
واشئ كالاعتقاد الاول بان يكون متعدد الافراد في الخارج بل يكون
شخصا في فرد واحد فلا يخفى اما ان يكون مع امتناع غيره من الافراد
الاولى مع تعدد الافراد في الخارج او يكون مع امكان غيره كما يباري نفسه والاشياء كما

فالكلي اذا انبناه الى
الوجود الخارج اما ان
يكون متشعب الوجود في
الخارج او ممكن الوجود

او غير متشعب الاول افراد متشعبة
كما لو كانت هذه السيارة
فانه كلي
السبعة السيارات والثاني
كما ان النفس الناطقة فان
عقلها والكلي الطبيعي موجود في الخارج لانه جزء من الحيوان الموجود

او غير متشعب الاول
كما لو كانت هذه السيارة
فانه كلي
السبعة السيارات والثاني
كما ان النفس الناطقة فان
عقلها والكلي الطبيعي موجود في الخارج لانه جزء من الحيوان الموجود

في الخارج

في الخارج لانه جزء من الحيوان الطبيعي الموجود في الخارج لانه جزء من الحيوان الطبيعي الموجود في الخارج
الاشياء ان في وجودها في الخارج خلاف الطرفية خارج عن النطق
اقول اذا قلنا الحيوان مثلا كلفي فذاك امور ثلثة الحيوان من حيث
هو هو مفهوم الكلي من غير اشارة الى مادة من المولود الحيوان
الكلي وهو المجموع المركب منها اي من الحيوان والكلي متشعب
بمذاهب المفاهيمات كما جفاه لو كان المفهوم من احد هاتين المفهوم
من الآخر من من تفقلا حدهما تفقلا فهو ليس كذلك فان مفهوم
الكلي لا يتشعب نفس نفسه عن وقع الشئ في مفهوم الحيوان
الموجود الجسم ان في الحس الساتر كالحركة بالارادة والاشياء
جو اذ تفقلا حدهما مع انه هول من لا خرفا الاول يسمى كليا
طبيعي لانه طبيعة من الطبائع او لانه موجود في الطبيعة اي
في الخارج والسبب كليا منطقيا لان المنطقية منه بحيث اقال
المصدر ان الكلي المنطقي كونه كليا فيه مساهلة او الكلية انه اي
بمذاهب او الثالث كليا عقليا لعدم تحققه الا في العقل والافكار

الحيوان مثلا لان اعتبار هذه الامور الثلاثة لا يختص بالاشياء
ولا بمفهوم الكل بل يتناول سائر الماهيات ومفومات
الكليات حتى اذا قلنا الانسان نوع فلهذا النوع طبعي
نوع منطقي ونوع عقلي وكذا في الجنس والفصل وغيرهما من الكليات
الطبيعية واما الكليات الاخرى التي هي الكليات المنطقية والكلية
التي هي وجودها في الخارج هي خارج
الطبيعية وجودها في الخارج هي خارج
من الصانع لا من مسائل الحكيمه الا لعمري انما هي من احوال
الموجود فاما الحيوان فوجود
وهي الكلية الطبيعية

حاصل

منها على

منها على شيئا ما يصدق عليه لا كما كان ولا نفس من اقول النسبة
بين الكليات متحصرة في اربع المساوي والعموم والخصوص
المطلق والعموم والخصوص من وجه والبيان وذلك لان الكلية
اذا نسبت الي كل شي اخر فان يصدق قاعلي شي او لم يصدق
قاعلي شي فان لم يصدق قاعلي شي اطلاقا متباينان كالانسان
والفرس لانه لا يصدق الانسان على شي مطلقا
والفرس بالعكس ان صدق قاعلي شي فلا يخفى انما ان يصدق
كل منهما على كل ما يصدق عليه لا يصدق فان صدق قاعلي شي
كالانسان وان لم يصدق قاعلي شي كالانسان يصدق عليه
الانسان بالانعكاس وان لم يصدق قاعلي شي
ما يصدق عليه لا كما كان فان صدق كان بينهما عموم وخصوص
مطلق والتساوي على كل ما يصدق عليه الاخر اعم مطلقا والاخر اخص
مطلقا كالانسان والحيوان فان كل انسان حيوان وليس كل حيوان
انسان وان لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه

ما

عليه الذي يصدق

من غير العكس

لما انصافا قدام الله من انهما احدهما اصدق على شئ من شئ
 اصدق احدهما على كل ما صدق عليه وحر كان هناك ثلث صور احدهما على
 فيعام فيعام
 انما يصدق على الصدق والثانية ما يصدق فيها لحداد وان ذلك
 وان لثمة ما يصدق فيها ذلك من الخلق وكون هذا الحيوان
 على الحيوان الابيض والبيضا على الحيوان الابيض والبيضا
 الحيوان بدون الابيض الحيوان بدون الابيض
 شامل للآخر وغيره فالحيوان شامل للابيض وغيره والابيض شامل
 لغير الحيوان في اعتبار كل واحد منهما شامل للاخر فيكون اعم منه
 وباعتبار انه مشمول له يكون اخص منه فجميع التباين الى اثنين كلتين
 من الطرفين والتساوي الى موجبتين كلتين والمختصين القوم
 المطلق الى موجبة كلية من احد الطرفين وسالبة جزئية من الطرف
 الآخر ومن وجه الى سالتين موجبتين من الطرفين وموجبة جزئية
 وانما اعتبر النسب بين الكلين لان المعنوي اما كليان او جزئيان
 او كلي جزئي والنسب الاربع لا يحقق في التقنين الاخرى بالجزئيان
 فلا يكونان

فيعام

فلا يكونان الا متباينين واما الجزئي والكل فلان الجزئي
 ان كان جزئيا لذلك الكل يكون اخص منه مطلقا وان لم يكن
 جزئيا له يكون متباينا له قال فيقيضا المتباينين متساويان
 والا اصدق احدهما على الذنب عليه الاخر فيصدق والا اصدق
 على ما يمكن عليه الاخر وهو على ما يمكن عليه الاخر وهو
 من اخص الاخص مطلقا اصدق نقض من اخص الاخص مطلقا اصدق نقض
 على نقض الاعم من مطلق الاول فلانة لذلك اصدق عين الاخر
 على بعض اصدق عليه نقض الاعم وذلك مستلزم اصدق للاخر
 بدون اعم وهو محتمل فلانة لو لا ذلك لصدق نقض
 الاعم على كل ما يصدق عليه الاعم وهو نقض الاخص ذلك مستلزم اصدق
 ليس بين نقضهما عموم اصلا لتحقيق مثل هذا العموم بين عين
 الاعم مطلقا ونقض الاخص مطلقا صحيح التباين الكلي من نقض
 الاعم مطلقا وعين الاخص ونقضا التباين متساويان
 جزئيا لا يخلو ان لم يصدق قاسما للوجود والعدم فكان

بينهما تبين كلي وان صدق معاك الانسان والانس كان بينهما
 تبين جزسي جزوه صدق المتباينين مع نقض الآخر فقط فبين
 الجزسي خبر ما سنقول ما فرغ من بيان السبب بين المتباينين
 في السبب بين النقيضين نقض المساوئين متساويان اي يصدق
 كل من نقض المساوئين على كل ما يصدق نقض الآخر والاكاذيب
 والنقيضين على بعض ما يصدق عليه نقض الآخر لكن ما يكذب
 عليه هذا النقيضين يصدق عليه عينه والاكاذيب النقيضان فيصدق
 عين احد المساوئين على بعض نقض الآخر وهو يستلزم صدق احد
 المساوئين بدون الآخر هذا خلف مثلا يجب ان يصدق لكل
 لا انسان لا ناطق وكل لناطق لا انسان فالانسان بعض الانسان
 ليس بل ناطق فيكون بعض الانسان ناطق فبعض الناطق
 لا انسان وهو محال فيقض الاعم من شي مطلقا اخص من نقض
 الاخص مطلقا اي يصدق نقض الاخص على كل ما يصدق عليه نقض
 الاعم وليس كل ما يصدق عليه نقض الاخص يصدق عليه نقض الاعم
 ليكون

واحد

اما الاول

اما الاول في علم يصدق نقض الاخص على كل ما يصدق عليه نقض الاعم
 لصدق يخصص دون الاعم وهو محال كما نقول يصدق لكل لا حيوان عين الاخص على بعض
 لا انسان والاكاذيب والاكاذيب لبعض الاحياء ان انسان بعض الانسان
 لا حيوان وهذا خلف اما الشئ فلا فلا يصدق قولنا ليس كل
 ما صدق عليه نقض الاخص يصدق عليه نقض الاعم لصدق نقض الاعم
 على كل ما يصدق عليه ما يصدق عليه نقض الاخص فيصدق الاخص على كل
 الاعم بعكس النقض وهو محال ليس كل لا انسان لا حيوان والاكاذيب
 لكل لا انسان لا حيوان وينعكس الى كل حيوان انسان او نقول العار
 قد ثبت ان كل نقض الاعم نقض الاخص فلا كان كل نقض الاخص نقض
 الاعم كان النقيضان متساويين فيكون العنسان متساويين هذا
 خلاف ونقول الواحد فهو صادق على بعض نقض الاخص كقوله اليوم
 ليس بعض نقض الاخص نقض الاعم عينه في قوله صدق نقض
 الاخص على كل ما يصدق عليه نقض الاعم من غير عكس بل محال فيكون
 جز من الدليل وهو محذور وعلى المنطوق الامران اللذان بينهما ثبوت

عين الاخص على بعض
 ما يصدق عليه نقض
 الاعم فيصدق الاخص

من وجه ليس بين تقضيها عموم اصلا اي لا مطلقا ولا من وجه
 ما تحقق لان هذا العموم اي العموم من وجه تحقق بين عين الاعم مطلقا
 وتقيض الاخص وليس تقضيها عموم لا مطلقا ولا من وجه اما تحقق العموم
 من وجه بينهما فلا يتضاء فان في اخص آخر يصدق الاعم بدول تقضي
 الاخص في ذلك لا اخص بالعكس في تقضي الاعم كالحيوان في الانسان
 انسان فانها يمتنعان في العكس والحيوان يصدق بدون الانسان
 في الانسان وللانسان يصدق بدون الحيوان في الحيوان واما ان يكون
 تقضيها عموم اصلا فلنباين لكل بين تقضي الاعم عين الاخص
 لا متنازع حدهما على شي فلا يكون بينهما عموم اصلا واما قيد
 التباين بالكلية لان التباين قد يكون جزيا وهو صدق كل واحد
 من المقنوعين بدون الاخر في الجمله فمحو الى سائر اثنين جرتين كالحان
 التباين الكلي لان المقنوعين اذا لم يتضاء قافي بعض المقنوعين
 لم يتضاء قافي صورة الا خلافا للتباين الكلي والافال عموم من وجه فلا
 صدق التباين الجزئي فلا يكون بينهما عموم اصلا فان قلت يحكم
 بان الاعم

الانسان كالتباين والتباين الجزئي اما عموم من وجه فليباين كل

على عموم من وجه ولا يباين كل
 بل من تحقق التباين الجزئي

بان الاعم من شي من وجه ليس بين تقضيها عموم اصلا باطل
 لان التباين الاعم من الابهض من وجه وبين تقضيها عموم من وجه
 فقول المراد بليس يلزم ان يكون بين تقضيها عموم فبقيد
 الاستكمال ونقول لو قال بين تقضيها عموم لافاد العموم في جميع
 الصور لان الاحكام الموردة في هذا الفن انما هي كالتباين فافاد
 قال ليس بين تقضيها عموم كان رفعا للباين الكلي كقول العموم
 في بعض الصور لا ينافيه نعم لم يبين ما ذكره النسبة بين تقضيها
 بينهما عموم من وجه بل يبين وتذكر النسبة بين عدم النسبة
 بالعموم وهو صدق ذلك فاعلم ان النسبة بينهما المباشرة الجزئية لان
 هذا القدر وتقيضا التباين مباينان مباينان لانها لا تتضاء
 كما لا وجود ولا عدم فلا شئ مما يصدق عليه الوجود يصدق
 عليه الاعداد وبالعكس وان كان شئ مما لا يصدق عليه الوجود
 ولا يصدق عليه الاعداد فيكون على الجواب اول بصدق ما كان يتحقق التباين
 الجزئي بينهما اما اذا لم يصدق على شئ واحد اصلا كان بينهما تباين

العين او كان محله احد
 منها بحيث يصدق به الآخر
 كان تقضيها بالبعكس
 ولا تقضي بالمباشرة الجزئية
 معا كما للانسان والاولى
 الصادر قبي على الجواب اول بصدق

كل فيتحقق التباين
 الجزئي فتلوا واما
 اذا اعدنا على شي من
 بينهما تباين
 جزئي لان كل واحد من المتباينين يصدق مع نقض الآخر فصدق
 كل واحد من نقضيهما بدون نقض الآخر فالمتباين الجزئي لازم
 بزما وقد ذكر في المتن ههنا ما لا يحتاج اليه وترك ما يحتاج اليه
 ذكرناه الاول فلان هذه فقط بعد قوله ضرورة صدق احد المتباينين
 مع نقض الآخر زايلا لا يلحقه اما الشك فانه وجب ان
 يقول صدق كل واحد من المتباينين مع نقض الآخر لان التباين
 الجزئي بين النقيضين صدق كل واحد منهما بدون الآخر لا صدق
 واحد منهما بدون الآخر وليس يلزم من احد المتباينين مع نقض
 الآخر صدق كل واحد من النقيضين بدون الآخر فترك لفظة
 كل ولا يفيد وان تعلم ان الدعوى ثبتت بمجرد المقدمة القابلة
 كل واحد من المتباينين يصدق مع نقض الآخر انه يصدق كل واحد
 من النقيضين بدون الآخر وهو المتباين الجزئي نسبة تباين في المقدار
 مستدركة قال الرابع الجزئي كلفال للمعنى المذكور المسمى بالمتباين
 بالتحقيق فكذا يقال على كل واحد من النقيضين تحت اعم ويسمى الجزئي بالمتباين

صدق

ح

وعم

وهو اعم من الاول لان كل جزئي يصدق فهو جزئي اضافي ودون
 العكس اما الاول فلان كل شخص تحت ماهية المعرفة عن المشخصات
 واما الثاني فليذكر ان الجزئي كلياً واصلاً كونه الجزئي الحقيقي كذلك
 اول الجزئي مقول بالاشتراك على المعنى المذكور وليس حقيقة
 لان جوهرية بالنظر الى المسألة من المشتركة وبارائه الكلي الحقيقي
 على كل خاص تحت اعم كالانسان بالنسبة الى الحيوان وليس
 جزئياً اضافياً لان جوهرية بالاضافة الى شئ آخر وبارائه الكلي
 الاضافي وهو اعم من شئ وفي تعريف الجزئي الاضافي نظراً
 لانه والكلي الاضافي متضايقان لان معنى الجزئي الاضافي الى
 ومعنى الكلي الاضافي العام وكذا ان الخاص خاص بالنسبة الى العام
 كذلك العام عام بالنسبة الى الخاص واحد المتضايقين لا يجوز
 ان يذكر في المتضايقات الاخرى الا لكان تعقلاً لا معداً وايضا فليعلم
 كل ما هي للافراد والتعريف بالافراد ليس بجائز والاولى ان يقال
 هو الاخص من شئ وهو اي الجزئي الاضافي اعم من الجزئي الحقيقي

الاضافي

الحقيقة

قبل تعقده

و

كلية
الجزء
إذا
بعضها

بعض كل جزئي حقيقة جزئي اضافي بدون العكس اما الاول فلان كل
جزئي حقيقة فهو مدرج تحت الماهية المعروفة بالمشخصات كالاجزاء
زيدا عن المستخصات التي بها صار شخفا معينا في الماهية الانسانية
وهي اعم منه فيكون كل جزئي حقيقة مدرجا تحت اعم فيكون جزئيا
ضايفا وهذا منقوض لواجب الوجود فانه شخص ومنع ان يكون
له ماهية كلية والافهوان كان مجرد تلك الماهية الكلية بلزم ان
يكون له طبيعة ملائمة له وواحد كلية وجزئيا وهو محتمل وان كان
تلك الماهية مع شئ يتخسر بلزم ان يكون واجب الوجود وهو ضا
لشخص وهو محتمل لانه ان شخص واجب الوجود فانه واما ان
كل جزئي ان يكون الجزئي الاضافي كلية فقال الخاسر لنوع كيان
على ما ذكرناه ان النوع الحقيقي لا يمكن ان يكون على كل ما به يقال
عليها ويلي غيرا الجنس جوابا هو قولنا ان ليس النوع الاضافي
اقول النوع كما يطلق على ما ذكرناه وهو القول على كثير من منقضى الحقيقة
في جوابه يقال لا النوع الحقيقة لان نوعه انما هي بالنظر الى الحقيقة

لا ان النوع من شئ واحد
من شئ يكون كل كلي تحت
كل شئ بخلاف الجزئي الحقيقي
فانه يمنع ان يكون كل ما مع

الواحد

الواحد في افراده كذا كذا يطلق بالاشارة على كل ما به يقال
عليها ويلي غيرا الجنس جوابا هو قولنا ان ليس النوع الاضافي
بل هو اسقطه كمالا لسان الفلاس الى الحيوان فانه ماهية يقال
عليها ويلي غيرا كمالا الجنس الجنس هو الحيوان حتى اذا قيل بال
نسان والفرس فالجواب انه حيوان وهذا المعنى يسمى نوعا اخر
لان نوعه بالاضافة الى ما فوقه فاما ماهية منزهة للجنس
ولا بد من ترك الخطا الكلي كما سمعت وذكره الكلي لانه ليس الكلية
فلا يتم حدوده بدون ذكره فان كانت الماهية هي الصورة المنفردة
من الشئ والصورة العقلية كليات فذكره يعني ان ذكر الكلي
قلت الماهية ليس مفهوما مفهوما الكلي عابدة ما في الباب
انه من لوازمها لكن لا لانه ان التزامه وقوله في جوابه هو يخرج
المفصل الى صفة العرض العام فان الجنس لا يقال عليها علي
غيره في جواب ما هو ما تفيد القول الاول فاعلم ان لا ان يسلط
الكليات انما يمتنع بالاشخاص وهو النوع للخص بامتنع

٤٩

كتاب

مفرد

وخصه نوع

والجنس

ولساوالم

نس الاجناس الى اقله مراتب
واع ليس

فهذا النوع در بما تقدر التقسيم على وجه آخر وهو النوع اما ان
يكون فوقه نوع او لا يكون فوقه نوع ولا تحته نوع او يكون فوقه نوع
ولا يكون تحته نوع او يكون تحته نوع ولا يكون فوقه نوع وذلك ظاهر
فالمراتب الاجناس ايضا هذه الاربعة لكن العالما كالجواهر
مراتب الاجناس ليسى جنس الاجناس لا اسفل كالجوان
وهناك المسألة مما لم يحسم الثاني الحسم مثال المفرد العقل ان
قلنا ان الجوهر ليس بجنس اقول ان النوع الاضافي لا يخرج
متنازلة لذلك الاجناس البقا قد تترتب متصا عند حتى يكون جنس
فوقه جنس وكلها ان مراتب الانواع اربعة فذلك مراتب الاجناس
ايضا تلك الاربعة لانه ان كان اعم الاجناس فهو الجنس العالما كالجواهر
وان كان احصا فهو الجنس فلذلك الجوان اعم واخص فكل
المسألة كالجسم ان في الجسم اوسا بنا لكل فهو الجنس المفرد
الا ان العالما في مراتب الاجناس ليسى نوع الانواع لا الصغرى
وذلك لان جنسية الشئ النهائي بالقياس الى النحته

فهو انما يكون

فصل في

مفرد

فهو انما يكون جنس الاجناس اذا كان فوقه جميع الاجناس
ونوعية الشئ انما يكون بالقياس الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الجنس
اذا كانت تحت جميع الانواع والجنس المفرد تمثيل العقل على
تقدير ان لا يكون الجوهر جنسا اذ ليس اعم من جنس
اذ ليس تحته الا العقل العشرة وهي الانواع الاجناس
ولا اخص من جنس اذ ليس فوقه الا الجوهر وقد فرض ليس
بجنس لا يقال احد التمثيلين انما تمثيل النوع المفرد بالعقل
على تقدير جنسية الجوهر انما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير
جنسية الجوهر لان العقل ان كان جنسا يكون عنه انواع فلا
يكون نوعا مفردا بل عاليا فلا تصح التمثيل الاول ان لم يكن
جنسا لم يصح التمثيل السكوني ضرورة ان لا يكون جنسا
يكون جنسا مفردا لا تقول التمثيل الاول على تقدير ان
العقول العشرة متفقة بالنوع والثاني على تقدير ان كانت
والتمثيل يحصل بمجرد الفرض سواء بقى النوع او لم يبق

قال النوع لا ضافي بوجوده بدون الحقيقة كما لا النوع المتوسط
 الحقيقة كما لا ضافي بوجوده بدون الاضافي كما لا الضافي البسيط
 وليس بينهما عموم وخصوص بل كل منهما اعم من الآخر في وجوده
 على النوع المتوسط في النوع الاضافي بوجوده دون الحقيقة كما لا النوع
 المتوسط الحقيقة - اقول لما نسب علي ان النوع يغيب اراءه من
 الستة بينهما وقد ذهب قداما المنطقين حتى ان الشيخ في كتابه
 الي ان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقة وروا ذلك في صورة
 دعوى اعم وهي ان ليس بينهما عموم وخصوص مطلقا فان
 كلا منهما موجود بدون الآخر ما وجوب النوع الاضافي بدون
 الحقيقة فكما في الانواع المتوسط فانها النوع الاضافي ليست
 الانواع حقيقة لانها اجناس واما وجود النوع الاضافي في الحقيقة
 بدون الاضافي فكما في الحقيقة البسيط كما العقل والفكر والوحدة
 والنقط فانها النوع حقيقة وليست الانواع الاضافية والاكوان
 مركبة لوجوب ادراج النوع الاضافي تحت جنس فيكون

مطلق ٢
 على النوع السافل ٢

مركب الجنس

مركب من الجنس والفصل ثم بين ما هو الحق فمد وهو ان بينهما
 عموما وخصوصا بل وجوده قد ثبت وجود كل واحد منهما بدون
 الآخر وبما يتفادان على النوع السافل لا حقيقة من حيث
 انه مقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو المثل قال في
 المقول في جواب ما هو كالاكوان والناطق بالنسبة الى الحيوان الناطق
 المقول في جواب السؤال ما هو عن الانسان وان كان كالاكوان
 سبيبا في جواب ما هو كالاكوان في الجنس في جواب ما هو
 بالارادة الدال عليها الحيوان بالنسبة الى قول المقول في جواب ما هو
 هو الدال على ما هيته المسؤل عنها بالخطا بقده كما اذا سئل عن
 الانسان ما هو فاجب بالحيوان الناطق فانه يدل على ما هيته
 الانسان بالخطا بقده واما جروته وان كان مذكورا في جواب
 ما هو فخطا بقده فخطا بقده بالخطا بقده سبيبا في جواب
 ما هو كالاكوان والناطق فان معنى الحيوان جزء مجموع معني
 الحيوان في الناطق المقول في جواب السؤال ما هو عن الانسان وهو

على افراد متفردة الحقيقة والنوع
 من حيث انه مقول عليه
 ان كان مذكورا بالخطا
 فيبقى ولا تعاقب طريقا

١٥١

ان يكون ر فضل مقوم ويتبع ان يكون فضل مقسم اما الاول فلو
 حسب ان يكون فو قد تبين وما يوجب لبا ان يكون فضل مقوم
 مشاركا في ذلك الحجب اما الثاني فلما تبين ان يكون تحت النوع
 واللا يمكن سافلا والمتوسطات سواء كانت اولا عاذا اجزا سا يجب
 ان يكون فضل مقومات لان فو قد اجزا وفصول مقومات لان تحتها
 ان عاذا كل فضل يقوم النوع العاذا والحجب العاذا فهو يقوم السافل
 لان العاذا مقوم للسافل ومقوم المقوم مقوم من غير عكس كل اي
 ليس كل مقوم سافل فهو مقوم للعاذا لانه قد ثبت ان تبين مقومات
 العاذا مقومات السافل فلو كان تبين مقومات السافل مقومات السافل
 مقومات للعاذا لم يكن بين العاذا والسافل فرق وانما قال من غير عكس
 كل لان بعض مقوم سافل مقوم للعاذا وكل فضل يقسم الحجب السافل
 فهو مقسم للعاذا لان معنى تقسيم سافل تحصيله في نوع وكما
 يحصل سافل يحصل العاذا فيكون حاصله ايضا في ذلك النوع
 وهو معنى نفسه للعاذا ولا يتعكس كل اي ليس كل مقوم للعاذا

مقسم سافل

مقسم سافل سافل السافل مقوم ولكن يتعكس مقسم للعاذا وهو لا يقسم
 جو بيان بعض مقسم العاذا مقسم لك فلو قال السافل مقوم مقسم السافل
 الرابع في التعريفات ^{في} المعروف للشيء هو الذي
 يستلزم تصور صورة ذلك الشيء او امتيازه عن كل عاذا
 فهو يجوز ان يكون نفس لما هيته لان المعروف معلوم قبل
 المعروف لك لا يعلم قبل نفسه ولا يعلم تقصيره عن فو ^{يعرف}
 التعريف ولا خص بكونه اخص فهو سافل للعلوم والخص ^{اخص}
 اقول قد ساف لك ان نظر المنطقي في قولنا اشرح اوفى
 الجملة لكل منها مقدمات يتوقف معرفتها عليها ولما وقع الفرغ
 من بيان مقدمات القول اشرح والمعرف قد جاز ان ^{ان}
 فيه قال القول اشرح هو المعروف هو يستلزم تصور صورة ذلك ^{القص}
 الشيء او امتيازه عن كل عاذا وليس المراد بتصور الشيء
 التصوره بوجهه ناد الا لكان لا يتم من الشيء بوجهه ناد الا لكان
 قوله او امتيازه عن كل عاذا مستدركا لان كل معرف فهو

مفهومة لتصور الشيء بوجه ما بل المراد التصور بكنة الحقيقة وهو الحد
 التام كالحيوان ان لم يكن فان تصور مستلزم لتصور حقيقة
 الانسان وانما قالوا امتيازها عن كل ما عداها ليشاؤا الى الحد
 ان قصص الرسوم فان تصوراتها لا يستلزم تصور حقيقة
 الشيء بل امتيازها عن جميع اغياره ثم المعروف اما ان يكون
 نفس المعروف كوجوب ان يكون معلوما قبل المعروف ^{او غيره لاحد} ^{ان يكون نفس المعروف} ^P
 لا يعلم فلنفسه فحين ان يكون غير المعروف ولا يخفى اما ان يكون
 مساويا له او اعظم منه او اخص منه او مباينيا له لا سبيل الى انه اعظم
 من المعروف لانه فاضل عن افادة التعريف فان المقصود من التعريف
 اما تصور حقيقة المعروف او امتيازها عن جميع ما عداها والاعظم من الشيء
 لا يفيد شيئا منها ولا الى انه اخص منه لكونه اخصي لانه اقل وجودا
 في العقل فان وجود الشيء في العقل مستلزم لوجوده في العالم
 وربما يوجد العام في العقل بدون الشيء واما امتيازها شرط تخلف
 الى اخص ومما يذاته اكثر فان كل شرط ومنه اكثر من كل شرط

ما هو

للعام فهو شرط

للعام فهو شرط وهذا لا ينافي ولا يتعارض ما يكون شرط معاينة
 اكثر يكون وفوقه في العقل اقل ^{مطلوب} اقل وجودا في العقل فهو اخصي
 عند العقل ^{لأنه لا يعلم} والمعرف لابد ان يكون اجلي من المعروف ^{اخصي}
 والا الى انه مباين لان الاعظم والاضخم لما لم يصلح لتعريف مع قريتها
 الى الشيء فلا يلزم مباين بالطريق الاولى لانه في غايه البعد عنه
 فوجب ان يكون المعروف مساويا للمعرف في العموم والخصوص فكل
 ما صدق عليه المعروف صدق عليه المعروف وبالعكس وما وقع في
 عبارة العموم من انه لابد ان يكون جامعاً وموافقاً ومطابقاً ومعاكساً
 راجع الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون المعروف للشيء ولا لكل
 واحد من افراد المعروف بحيث لا يشهد منها فرد وهذا المعنى
 ملازم للكلية لانه القابل لكلها صدق عليه المعروف صدق
 عليه المعروف بمعنى المنع ان يكون بحيث لا يدخل فيه شيء
 من اغيار المعروف وهو ملازم للكلية الاولى والاعظم من كل
 طراد والاعظم في البتة اي مستوي وجد المعروف وجد المعروف

وهي عين الكلية الاولى والاكتسب التزام في الانتفاء
 اي متى انتفى المعرف انتفى المعرف وهو التزام للكلية الثانية
 فانه اذا صدق قولنا كما عليه المعرف صدق عليه المعرف لئلا لم
 يصدق عليه المعرف لم يصدق عليه المعرف وبالعكس قال
 وينتهي حدانا ان كل واحد من الجنس والفصل القريبين وحداه
 ناقصا ان كان بالفصل القريب وحداه او به وبالجنس البعيد
 درهما فان كان بالجنس القريب وحده او به او به وبالجنس البعيد
 ناقصا ان كان بالحي صفة وحداه او به وبالجنس البعيد اقوال
 المعرف اما حد او رسم وكل واحد منهما اما تام او ناقص فمعرفة تام
 الربعة فالحد تام ما يتركب من الجنس والفصل القريبين كتحريف
 الانسان بالحيوان النطق اما التسمية حد فلهذا في اللغة المنع
 وهو لا شئنا له على الذاتيات مانع عن دخول عن دخول الاغبار الجنية
 فيه واما التسمية تاما فلهذا كذا الذاتيات فيه بنما وحد الحد الناقص
 ما يكون بالفصل القريب وحداه او به وبالجنس البعيد كتحريف
 الانسان بالنطق او بالجسم الناطق اما حد فلهذا ذكرنا واما انه

ناقص

ناقص فلذلك بعض الذاتيات عنه والرسم التام ما يتركب
 عن الجنس القريب والحي صفة كتحريفه بالحيوان الضاحك
 الملو رسم فلان رسم الدار اشياء ولما كان تعريفها بالخارج
 الملازم الذي هو من اشياء الاشياء فيكون تعريفها بالاشياء واما انه
 تام فلمش بعمته الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس
 القريب وقيد بامر كتحريف الاشياء والرسم الناقص ما يكون
 بالحي صفة وحداه او به وبالجنس البعيد كتحريفه بالضاحك الجسم
 الضاحك انما يكون رسمه فلا يكون ناقصا فلذلك بعض جوار
 الرسم التام في التقيال كقولهم اقسام اخوة هي كتحريفه بالعرض
 العام مع الفصل ومع الحي صفة لاننا نقول انما لم يعتبر هذه الاقسام
 لان العرض من التعريف واما التميز او الاطلاق على الذاتيات
 والعرض العام لا يفيد شيئا منها فلذا فائدة في ضمير مع الفصل
 او بالحي صفة اما المركب من الفصل والحي صفة فالفصل فيه يفيد
 التميز به والاطلاق على الذاتيات فلا حاجة الي ضمير الحي صفة

انتم

او الفصل مع التام

اليه وان كانت مقبلة للغير لان الفصل الثاني من شيء
 اتحد وطريق الحصر في الاقسام الاربعه ان يقال التعريف
 اما بمجرى الذانبات او لافان كان بمجرى الذانبات فاما ان
 يكون بجميع الذانبات والحد التام او ببعضها والحد النقص
 ان لم يكن بمجرى الذانبات فاما ان يكون بالجنس القريب
 والخاص وهو الرسم التام او بغير ذلك وهو الرسم النقص
 قال ويجب ان يتخذ عن تعريف الشيء بما يباويه
 في المعرفة والجمالة كتعريف الحركة بما ليس يكون والروح
 بما ليس بعقد وعن تعريف الشيء بما لا يعرف الا به سواء كان
 بمرتبته كما يقال لا شأن رزوج اول ثم يقال رز وبعدها المقسم
 بمنها وبين ثم يقال لتساويان بها الشان الذي ان يفضل
 احد هما على الآخر ثم يقال شيان بهما الا شأن ويجب ان يميز
 عن استعمال اللفاظ غيرية وحسب المعنى في هرجه الدلالة بالقياس
 اليه ليس مع بكونه مقويا للغير في ان يبين وجوه اختلاف التعريف

الاختار

واحدة كلفته بها مشا
 يع المعانيه ثم يقال في المعانيه والا
 ثم يقال في المعانيه او بمرتبته
 المشابهة اي قال ٢

اخذ ١٥

ليخبر عنها

ليخبر عنها سبب اما معنوية او لفظية اما المعنوية او اللفظية
 فمنها تعريف شئ بما يباويه في المعرفة والجمالة كما يكون
 العلم باحد تمام مع العلم بالآخر والجملة باحد تمام مع الجملة بالآخر
 فحركة باليس يكون فانها في مرتبة الواحدة من الجمل
 والعلم فن علم احد بها جملة احد بها جملة الآخر والمعرف يجب
 ان يكون اقدم معرفة لان له معرفة المعرفة العلية فقد
 على المعلول منها تعريف شئ ما هو يتوقف معرفته عليه بالمرتبة
 واحدة ويسمى دورا مصرحا او بغيره حسب دورا مصرحا
 ومثلا لها هو في الكسب واما الاغلاط اللفظية فانما ينشأ
 اذا حاول الانسان التعريف لغيره وذلك بان يستعمل
 في التعريف اللفظ غير طاهر لا الدلالة بالنسبة الى ذلك
 الغير فيفتن نوح التعريف كما يستعمل اللفظ الغيرية
 مثل كذا يقال النار اسطقس في الاصطلاح استعمال
 اللفظ المجازية فان الغالب مبادرة المعنى في الحقيقة الى الفهم

اي

لم الاخر

علة المعرفة

بش

وكاستعمال الالفاظ المشتركة فان الاشتراك محل فيه المعنى

المقصود نعم لو كان للسامع علم بالالفاظ الوضعية او كان

بما كقريته والحق على المراد جزا سعيها فكل المقالة الثانية

واقسام الاول القضيية في القضايا واحكامها وفيها مقدم وثالث

فصول اما المقدمة ففي تعريف القضية قول ربيع ان بقاها كماله

صاوي كاذب وسعيه حلية ان انخلت بطرق مؤذية من

بالفعل بالقوة كقولنا زيد عالم زبوليس بعالم وشرطية ان يخل

اقول لما فرغ من مباحث القول الشارح شرع في مباحث

الحجة ولما تفتت معرفتها على معرفة القضايا واحكامها وضع

المقالة الثانية لبيان ذلك ورتبها على مقدمة وثالث فصول

اما المقدمة ففي تعريف القضية تنقسم اولاً الى الكلية والشرطية

ثم الى تنقسم الى ضرورية وقروية مثلاً والشرطية الى الزمنية وتنقسم

الى قديمة واقسام الكلية الشرطية سبعة اقسام القضية الا انها ليست

باقسام اولية لها بل اقساماً ثمانية انما تنقسم القضية اليها ثانياً

باسمها ان الكلية

باسمها ان الكلية

باسمها ان الكلية

باسمها ان الكلية

باسمها ان الكلية

واقسامها الا

القضية

واقسامها الاولية اي

التي صلت بحقيقة

الاملي فان القضية

